المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 18 أكتوبر 2024

تقرأن-ون في هذا الملف

حرية الإضراب: إحكام حبل المشنقة

- مشروع النظام الأساسي النموذجي الخاص بمهنيي المجموعات الصحية الترابية: نظام مآسٍ آخر في الطريق
- في الذكرى السنوية الأولى لحراك التعليم: الشغيلة قوة سياسية كامنة

- الرأسمالية تقتل في باطن الأرض كما على سطحها: الموت متجولا في المناجم

- بيان هام: مؤامرة نظام المآسي تكرر على نطاق أعظم: تفاوض في الخفاء على مشروع قانون إضراب جديد

أخرم واسكت

- بني تجيت على صفيح ساخن: اعتقالات وحوادث شغل
- تمرد العمال المنجميين بني تجيت: توقف مؤقت
- تندرارة- معتركة: نضال فرع جمعية المعطلين من أجل الشغل والمطالب الشعبية (حوار)
- كاديطاف/ CADETAF قديما وحديثا
- داخل جحيم السجون الإسرائيلية
- الحركة العمالية المغربية
- إيران: الجمهورية الإسلامية في مواجهة تصاعد النضالات
- لماذا لا يزال حزب الله صامداً على الرغم من اغتيال إسرائيل لحسن نصر الله

حرية الإضراب: إحكام حبل المشنقة

افتتاحية جريدة المناضل-ة

يَشرع برلمان الاستبداد يوم الأربعاء 23 أكتوبر 2024 في مناقشة تفصيلية لمشروع قانون المنع العملي للإضراب، دخولا في آخر حلقات عملية تمرير هذا النص المعزز للاستبداد السياسي. شملت تلك الحلقات الاستعانة بالقيادات النقابية التي قبلت في اتفاقها مع أرباب العمل ودولتهم في 30 ابريل 2022 «إخراج قانون الإضراب إلى حيز الوجود». هذا بعد توالي مشاريع لهذا القانون طيلة ربع قرن، تجلى منها أن «تقنين» حرية الإضراب تعني عمليا الغاءها شبه الكلي بترسانة من القيود وضروب المنع والشروط المُحكَمة. ويجدر التذكير بأن منظمة أرباب العمل كانت تقدمت بمقترح مشروع قانون للإضراب ضمّنته كل ما تراه كفيلا بإبطال مفعول الإضراب العمالي، لكن الدولة أنعمت على البرجوازيين بمشروع أشدُّ فتكا لدرجةِ سحبِ كنفدرالية أرباب العمل مقترحها. بلغ الفتك بحرية الإضراب في مشروع الدولة مستوى يجعل مجرد الإبقاء على نسبة ضئيلة من مقتضياته ينزع من الشغيلة أداة إجبار رب العمل على تلبية المطالب، هذه التي بات جلها يتعلق بتطبيق تشريعات الشغل والحفاظ على استقرار العمل والدفاع عن الحق النقابي.

وقد أحاطت الدولة مشروع منع الإضراب بجهود إضفاء مصداقية حثيثة بتوالي استصدار آراء مؤسسات ذات طابع «اجتماعي وحقوقي»، آخرها في شهر سبتمبر 2024 مذكرة ما يدعى المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

ليس لمؤسسات الدولة سوى أن تُمكن رأس المال من أفضل شروط اعتصار القيمة من الشغيلة ومراكمتها أرباحا، فتلك وظيفتها، ومن أعظم هذه الشروط إبطال المقاومة العمالية بنزع سلاح التنظيم والإضراب. لكن الطامة العظمى تواطؤُ قيادات المنظمات العمالية في عملية مصادرة حرية الشغيلة في الإضراب، بالامتناع عن تنظيم حملة ضد مشاريع قوانين إعدام تلك الحرية طيلة ربع قرن، لا بل انخراطها في التفاهم مع الدولة في سرية، وتضليل للشغيلة، على صيغة جديدة من قانون الإضراب غير المعروضة على البرلمان، مع التعهد بعدم نشر نسختها، وهو ما التزم به القادة «النقابيون» من كل الألوان، منها أحمر زائف. وجود هذه النسخة السرية، موضوع التفاهم، فضحه المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذاته، مشاركا في المهزلة بقبوله إبداء رأي في صيغة متخلى عنها.

موقف الحركة النقابية اليوم في هذا الطور النهائي من السعي إلى نزع سلاح الإضراب دال على حضيض التردي الذي بلغته، ليس بتوغل القيادات في نهج التعاون مع العدو الطبقي وحسب، بل أيضا في انعدام معارضة منظمة لذلك التوغل، ما يجعل صدا لهجوم قانون الإضراب في الأمد الآني متوقفا على انتفاضة شبيهة بما شهده قطاع التعليم ضد النظام الأساسي المعد بنفس منهجية السرية والتضليل، وكذا على إمكانات تنامي مقدرة الجبهة المغربية ضد قانون الإضراب والتقاعد. حظوظ هذا التنامي واعدة، لا سيما أن القيادات المتورطة في التفاهمات السرية تشتكي من «عدم التزام الحكومة بمنهجية التوافق»، وقد أوضحت قيادة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل أن مشروع قانون الإضراب الذي سيُشرع في مناقشته بالبرلمان يوم 23 من الشهر الجاري «لم يكن موضوع توافق مع الك.د.ش».

إن تبرؤِ القيادات النقابية بهذه الطريقة من عملية تمرير قانون منع الإضراب، والعديد من التصريحات الموحية بمعارضته، ليست بأي وجه باعثة على الثقة. أولا بفعل سوابق عديدة لدى تلك القيادات في ادعاء الاعتراض فيما هي تشارك خلف الستار في تحضير الضربات الموجهة لحقوق الشغيلة ومكاسبهم، وثانيا لأن العبرة أصلا بالأفعال وليس بالأقوال.

هذا التبرؤ إنما ييسر على الهياكل النقابية المحلية الضغط على القيادات لإجبارها على الانتقال إلى الفعل قبل فوات الأوان. والقواعد النقابية أمام تحد لا سابق له إن بقيت بحوزتها مقدرة على الفعل، فقيادة كدش ذاتها دعت إلى ما سمته «التعبئة الاستثنائية» دون وضع أي برنامج نضال، وعوض الانضمام إلى جبهة قائمة ضد قانوني الإضراب والتقاعد، دعت تلك القيادة (بلاغ 16 اكتوبر2024) القوى السياسية والنقابية والمدنية إلى «تشكيل جبهة واسعة لمواجهة القانون المكبل للحق في الإضراب».

إن كانت القيادات البيروقراطية تتظاهر بالاعتراض وبالدعوة إلى التعبئة، وإلى توحيد الفعل النضالي في جبهة، فالأرجح أن كل ما في الأمر سعي إلى تبرئة الذمة من الخسارة العظمى التي سيمثلها تمرير بات وشيكا لقانون المنع العملي للإضراب.

يواجه اليسار العمالي امتحانا عسيرا متمثلا في الاختيار بين تحمل المسؤولية التاريخية في فضح تواطؤ القيادات البيروقراطية والانكباب على التعبئة الوحدوية، المخترقة لكل الهياكل النقابية، ومن ثمة تعزيز بناء الجبهة ضد قانون الإضراب والتقاعد، أو تغليب منطق مسايرة تلك القيادات مسايرة انهزامية تعتبر قانون الإضراب مُمرَّرا بجميع الأحوال، وانتهازية تراعي البيروقراطية لصون «مكاسب تنظيمية» مزعومة.

مهما يكن من أمر، ثمة أمل في نهوض الشغيلة ضد تجرديهم من سلاح الإضراب الآن في هَبة استثنائية، أو حتى بعد تمرير القانون بالبرلمان، ما يعني أن المعركة مؤجلة.

فليس هناك ما يمكن في نهاية المطاف منع الشغيلة من رفض الاستغلال ومن ثمة مقاومته، فبعد أن انجرت القيادات إلى افراغ المنظمات النقابية من مضمونها النضالي، أبدع الشغيلة التنسيقيات. وعلى المنوال ذاته سيجري القفز على قانون منع الإضراب بضغط من الاستغلال المفرط وتردي ظروف الحياة المستمر وقمع الحريات. لا بل قد تتفجر طاقة النضال العمالي والشعبي في أشكال كفاح لا تخطر على بال، وعندها يبقى للرأسمال ودولته إخراج قانون لتنظيم الحق في الثورة.

في الذكرى السنوية الأولى لحراك التعليم
الشغيلة قوة سياسية كامنة

بقلم؛ أ.د

تحل يوم الخامس من أكتوبر الذكرى الأولي لانطلاق الحراك التعليمي الكبير والمديد الذي شمل إضرابات شلت القطاع لأكثر من ثلاثة أشهر، مصحوبة بمسيرات وطنية وجهوية ومحلية وباعتصامات وجموع عامة بالمؤسسات التعليمية.

شكل هذا الحراك صفعة على وجه سياسة الشراكة والمسايرة لسياسات الطبقة الحاكمة ومن ورائها المؤسسات المالية الدولية التي تنهجها القيادات النقابية. رفضت الشغيلة ما جاء به النظام الأساسي لموظفي قطاع التعليم، الذي كان ترجمة لما تحلم الدولة بتمريره منذ سنوات: ترسيخ التوظيف الجهوي، رفع ساعات العمل وتكثيف الاستغلال وإدخال معايير التدبير الرأسمالي في المقاولات للتعليم العمومي. وتغيير نمط تقييم أداء الموظفين والترقية. في النهاية خفض كتلة الأجور.

استغلت الدولة صدمة زلزال الحوز وأجواء التضامن التي خلقها مع الضحايا، في ظل غياب الفعالية والسرعة في التدخل الحكومي، لتنشر مسرعة النظام الأساسي الجديد وتقدمه كهدية للمؤسسات المالية الدولية التي عقدت مؤتمرها بمدينة مراكش في أكتوبر 2023 كعربون وفاء وخضوع لإملاءاتها.

كان لنجاح الإضراب الوطني يوم 05 أكتوبر 2023 والإنزال المصحوب بمسيرة في العاصمة الرباط، دور الصدمة المفرحة، التي أربكت حسابات الجميع، الدولة وشركائها في التنسيق النقابي الذي حاورها وتوسل لها لسنوات، كما لشتات التنسيقيات الفئوية التي اطمأنت الدولة لردودها المشتتة التي سبقت 5 أكتوبر والتي في أغلبها تروم حل ما تراه مشكلتها الخاصة دون اكتراث حقيقي لباقي شغيلة القطاع وعموم الأجراء.

تميز حراك شغيلة التعليم بمظاهرات حاشدة، محلية كانت أو وطنية، حيث بلغت مستوى لا سابق له في القطاع. وهي لا تقل أهمية عن الإضراب على العمل، سواء في الضغط أو فيما تنميه من روح جماعية. فالفعل الجماعي يزيل العجز المستشعر في الحياة اليومية، ويعزز الثقة بقدرات الشغيلة ويولد شعورا بالقوة. وقد كانت المسيرات في صلب كل الحركات ضد الاستبداد والاضطهاد، وأتاحت تحقيق تغييرات جذرية. فهي ليست مجرد وسيلة ضغط لانتزاع مطالب، بل هي أساسية لتحقيق تغيير اجتماعي أساسي.

ما حققه الحراك، لصالح شغيلة التعليم، ولعامة الطبقة العاملة، مكاسب سياسية ونضالية في المقام الأول. فهذه هي ذات المفعول في الأمد غير الآني، المتوسط والبعيد. فهي مفيدة في تطوير الوعي والمقدرات الكفاحية، وتوسيع الأفق النضالي، وبالتالي تخدم هدف الخلاص من الاستغلال وبناء بديل تعليمي ومجتمعي إجمالي.

هذا التحرك الهائل لقسم من الطبقة العاملة أتاح فرصة نهوض عام: يمثل نهوض مئات آلاف الأجراء إلى الكفاح دفاعا عن مصلحتهم بوجه الدولة، بإضراب مديد، ومسيرات محلية ووطنية، كسبا لا يقدر بثمن للحركة النقابية، لا سيما أنها بلغت دركا مخيفا من التفكك والتحكم البيروقراطي والابتعاد عن نبض القاعدة العمالية ومسايرة السياسات البرجوازية المدمرة لطفيف المكاسب. وفضلا عن هذا النهوض القطاعي غير المسبوق، مثل حراك التعليم فرصة لاستنهاض عام للطبقة العاملة، أولا في الوظيفة العمومية التي تتعرض بمجملها لعين العدوان التي استهدف التعليم، عنوانه العريض تطويع الشغيلة وفرط استغلالها.

فقد كان متاحا التئام نقابي في قطاع الوظيفة العمومية بانضمام فيلقين رئيسيين كانا يعيشان مخاضا نضاليا موازيا للحراك، عنينا قطاعي الصحة والجماعات الترابية. وكان من شأن تكتلهما مع قطاع التعليم في جبهة موحدة المطالب والبرنامج النضالي أن يحفز أقساما إضافية من شغيلة الدولة في طور أول، ثم شغيلة القطاع الخاص في طور لاحق، بالنظر إلى اكتواء مجمل الطبقة العاملة بنار الغلاء التي أتت على القدرة الشرائية وأفقرت مزيدا من الشغيلة الذين كانوا سابقا أرفع وضعا اجتماعيا. هنا يبرز جرم القيادات في المركزيات النقابية التي وقفت متفرجة فعلية ولم تفعل مكاتبها التنفيذية ولا أمانتها الوطنية آلية التضامن بين مكونات الشغيلة، هذا التضامن من خلال الإضراب الموحد دفاعا عن الحريات النقابية واستقرار العمل وضد فرط الاستغلال وتدهور القدرة الشرائية يعد علة وجود مركزية نقابية. وها هي قيادات المركزيات النقابية هذه، تتعاون مع الدولة من أجل إصدار القانون الذي سيكبل يد الشغيلة، ويمنعهم من ممارسة حق الإضراب.

فتح حراك التعليم إمكانية السير بالنضال العمالي إلى إضراب عام يوقف هجوم الدولة على الوظيفة العمومية أولا، ويوقف تدهور القدرة الشرائية ويحسنها بمطلب زيادة عامة في الأجور وتطبيق السلم المتحرك للأسعار والأجور، فضلا عن مطالب أخرى أساسية بمقدمتها الحرية النقابية.

غير أن الشرط الذاتي لم يكن قائما، بمعنى انعدام فصائل كفاحية في قواعد النقابات لديها من المقدرة ما يكفي لحفز تلاقي النضالات مع ما يجري في التعليم رغم أنف القيادات التي استبد بها هلع من إمكان امتداد نار التعليم الى سائر القطاعات.

كشفت هذه الفرصة التاريخية التي أتاحها حراك التعليم قصور معظم اليسار عن إدراك الأهمية الحاسمة للفرصة وما تفتح من إمكان انعطاف نضالي حاسم يفتح صفحة جديدة في تاريخ النضال العمالي. فقد ساد منظور لا يرى في حراك التعليم غير نضال مطلبي قطاعي، منظور لم يبصر، أو بالأحرى يرفض أن يبصر، الطفرة التي يمثلها حراك التعليم وما ينطوي عليه من مقدرة الامتداد إلى سائر الحركة النقابية، وانعكاسه سياسيا.

وضع هذا الحراك مجمل استراتيجية القيادات النقابية على المحك؛ تلك الاستراتيجية القائمة على التعاون والشراكة مع الدولة، وبالتالي استجداء «الحوار» والمطالبة ب «مأسسته». وأثبتت قتالية الشغيلة جدوى النضال، ونقلت نَفَسَهَا الكفاحي إلى قطاعات أخرى (الجماعات المحلية، الصحة...). أصيب القطاع بالشلل عندما شاءت اليد القوية للشغيلة ذلك، وإذا ب»المسرح» الذي كان البيروقراطيون يمثلون عليه مسرحياتهم الهزلية تقتحمه آلاف من الأساتذة-ات مجبرة الدولة على ما لم يتمكن منه استجداء البيروقراطيين الذليل. وإن لم ينجح الحراك في دفن استراتيجية البيروقراطية النقابية هذه، فسيكون-على الأقل-قد أشار إلى السبيل نحو ذلك.

كان من شأن النظر إلى حراك التعليم من زاوية سياسية عمالية أن يتيح إدراكا لشروط نجاحه. فما دامت المطالب موجه للدولة وتنبع من سياسة مطبقة على الجميع وليس على شغيلة التعليم وحدها، وجب السعي الى توسيع نطاق النضال بالتعاون مع شغيلة قطاعات أخرى للدولة، ومع سائر مكونات الطبقة العاملة، لبلوغ مستوى من القوى كاف لانتزاع المطالب. لكن وهم «الابتعاد عن السياسة» وأن «المطالب محض مهنية» أضعف حراك التعليم بنحو كبير، وهو وهم ساهم في تثبيته بعض من يزعمون قولا لا فعلا انتسابهم لمعسكر تحرر العمال.

إن ما تحققه النضالات من مكاسب، تلبية لمطالب آنية، عظيم الفائدة. فهو أولا برهان على جدوى التنظيم والنضال، قياسا ب «الحوارات» الفوقية المفعمة بروح «الشراكة الاجتماعية». وثانيا، تسهم المكاسب الجزئية في تحسين الوضع الاجتماعي الآني للشغيلة، ومن ثمة مقدرتها النضالية، فوضع بالغ التردي إنما يشغل الشغيلة عن النضال تحت وطأة تدبير البؤس بنحو يحد من إمكانات إعطاءها وقتا وجهدا للعمل النضالي. غير أن الدولة بمعاونة قيادات النقابات الخمس تمكنت من ترسيم التوظيف الجهوي وبالتالي وضع الوظيفة العمومية المركزية على طريق الانقراض بالتعليم. لكن جولات نضال أضخم وأكبر قادمة حتما، وستدخلها الطبقة العاملة وقد اغتنت بدروس الحراك التعليمي المجيد، وهي الدروس التي لن يتم استيعابها إلا بتقييم الحراك تقييما شاملا من وجهة نظر السياسة العمالية.

مشروع النظام الأساسي النموذجي الخاص بمهنيي المجموعات الصحية الترابية: نظام مآسٍ آخر في الطريق

بقلم؛ شادي الجبالي

يوم 27 يوليوز 2024 بعد أكثر من خمسة أشهر من حراك الصحة، وقع التنسيق النقابي السداسي محضر اتفاق تضمن شق متعلق بالوضعية الاعتبارية وشق متعلق بالمطالب ذات الأثر المالي.

شكَّل هذا الاتفاق تراجعا عما كان متفقا عليه في المحاضر السابقة (ديسمبر 2023 ويناير 2024)، ومع ذلك كان على شغيلة الصحة الانتظار إلى غاية 02 أكتوبر 2024 ليصدر بلاغ جديد للتنسيق السداسي بعنوان «بلاغ حول تنفيذ الاتفاق الموقع يوم 23 يوليوز 2024»، وهو بنفس محتوى بلاغ 23 يوليوز 2024. تضمن البلاغ مجموعة من المطالب سواء المتعلق بالوضعية الاعتبارية أو بالمطالب المالية معظمها جاء مشروطا إما بإصلاح التقاعد أو بالنصوص التطبيقية للمنظومة الصحية وعلى رأسها النظام الأساسي النموذجي لمهنيي الصحة.

لا للعمل النقابي «السري»

أيام بعد صدور بلاغ 2 أكتوبر2024 بدأت تتسرب مجموعة من مشاريع المراسيم التطبيقية، والتي أخفتها القيادات النقابية عن الشغيلة بدعوى الحفاظ على أسرار «التفاوض»، وهذا فعل غير نقابي باعتبار أن النقابة أداة للنضال العمالي، وليس للتوافق مع الوزارة، وليست النقابة كاتم أسرار بقدر ما هي وسيلة للنضال الطبقي. ويتناقض هذا النهج مع ما قام به مناضل نقابتنا الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، عبد الحق حيسان، الذي انتفض ضد محاولة تمرير إصلاح التقاعد في سرية مصرحا: «قد أكدت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل أن إصلاح التقاعد شأن مجتمعي يهم كل المغاربة، ولا يمكن التداول فيها في سرية... ونعرف كيف تشتغل الأحزاب وبعض النقابات، فكما سبق وقلت هناك نقابات تتفق مع الحكومة في الاشتغال بسرية، وهو ما أثار استغرابي كثيرا»... وعلى غراره نقول: «إن مشروع النظام الأساسي النموذجي شأن يهم كل شغيلة الصحة وشأن مجتمعي»، وعلى قياداتنا النقابية أن تطرحه للنقاش في جموعات عامة مشتركة بين كل شغيلة القطاع.

علاقة شغل جديدة: التوظيف الجهوي

تمكنت الدولة منذ ماي 2021 من إخراج شغيلة الصحة من النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية لسنة 1958 عبر تعديل المادة 4 من هذا النظام، ولم يَلقَ هذا أي معارضة نقابية بل رحبت به واعتبرته مكسبا و»مدخلا» لتحسين الدخل عبر ما سمته بخصوصية القطاع. وفي صيف 2023 أصدرت قانون رقم 22-09 المتعلق بالوظيفة الصحية وقانون 22-08 المتعلق بإحداث المجموعات الصحية الترابية.

تمكنت الدولة من خلال هذه الترسانة القانونية الجديدة من تغيير نمط التوظيف عبر القطع مع التشريع القديم الذي كان فيه الموظف تربطه علاقة شغل مع الدولة مركزيا... وتغُّير علاقات الشغل يتبعه بالضرورة تغير في الحقوق والواجبات، أو بالأحرى شروط وظروف الاستغلال.

إن الإحالة على النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية في ديباجة النظام الأساسي النمودجي الخاص بمهنيي الصحة بالمجموعات الصحية الترابية لا تعني شيئا أمام تغيير نمط التشغيل والانتقال من علاقات شغل تربط الموظف مركزيا الوزارة/ الدولة الى علاقات شغل تربط الموظف مع جهاز أدنى «المجموعات الصحية الترابية».

ورد في المادة الأولى من مشروع النظام الأساسي النموذجي ما يلي: «يهدف هذا النظام الأساسي لنموذجي إلى تحديد الإطار المرجعي لإعداد الأنظمة الأساسية الخاصة بالعاملين بكل مجموعة صحية ترابية جهوية». ويذكّرنا هذا بالأنظمة الأساسية لأطر الأكاديميات الجهوية في قطاع التعليم المُحدثة سنة 2018، والتي أُعلِن إلغاءها مع النظام الأساسي الجديد، ولكن مع تعديل مرسوم القانون المحدِث للأكاديمات (07.00) بما يمنحها صلاحيات توظيف شغيلة القطاع. الخلاصة: بعد إخراج شغيلة الصحة من النظام الأساسي للوظيفة العمومية (1958)، أُعد لها لها إطار تشريعي جديد يجعل علاقة شغلها مع المجموعات الصحية الترابية، بدل الوزارة كما كان معمولا به في نمط التوظيف القديم.

تنص المادة 7 من مشروع النظام الأساسي النموذجي على ما يلي: «تُفتح بمقرر للمدير العام للمجموعة، في حدود عدد المناصب المالية الشاغرة المقيدة في ميزانية المجموعة، مباريات توظيف مهنيي الصحة...»، وتنص المادة 8 من نفس المشروع على: «يعيَّن المرشحون الذين وقع توظيفهم... بالمجموعة بمقرر لمديرها العام...»، وهذا يعني بشكل واضح أن مدير المجموعة هو من يعين الموظف وليس الوزير كما كان منصوص في النظام الأساسي لسنة 1967 في الفصل الأول: «يعلن بقرار لوزير الصحة عن التعينات...».

عن أي ضمانات يتحدثون إذن؟ هل الانتقال من التوظيف مع وزارة الصحة بمباريات مركزية إلى التوظيف الجهوي بمقرر لمدير المجموعة الصحية الترابية يعتبر مكسبا؟

على غرار الأنظمة الجهوية لأطر الأكاديميات التي أثارت نضالا جبارا طيلة سنتي 2018 و2019، تضمن مشروع النظام الأساسي النموذجي للمجموعات الصحية الترابية بنودا تعطي صلاحيات واسعة لمديريها، وضمنها صلاحيات التعيين والعزلوالإعفاء. كانت أهم انتقادات المؤسسات المالية الدولية لنظام الوظيفة العمومية هو حرمان مديري المؤسسات من صلاحية توظيف وإعفاء الموظفين، الصلاحية التي تظل في يد الأجهزة المركزية للدولة. إن مشروع النظام الأساسي النموذجي للمجموعات الصحية الترابية استجابة صريحة لمطالب تلك المؤسسات.

تنص المادة 8 من مشروع النظام الأساسي النموذجي في الفقرة الثانية على أنه «يمكن للمدير العام للمجموعة أن يعفي بمقرر معلل وفي أي وقت كل متدرب ثبت عدم كفاءته المهنية وذلك دون إشعار»، مما يهدد الاستقرار الوظيفي.

كما يمكن للمجموعة اللجوء الى العمل بالعقدة أو الاستعانةبالعرضيين والمتطوعين للعمل على إنجاز مهام بموجب عقود عمل. وتبقى شروط وكيفية تشغيل المتعاقدين بيد المدير العام لكل مجموعة، وهذا ما يخلق الهشاشة في التشغيل وتدمير وحدة الشغيلة، إذ سنجد في نفس المجموعة شغيلة من نفس الفئة تنجز نفس المهام وتتقاضى أجورا مختلفة وتخضع لقوانين مختلفة (المادة -10 11). كما سنجد عرضيين يشتغلون بشروط مختلفة باختلاف المجموعة الصحية التي يشتغلون بها.

الأجر الثابت والمتغير: تكثيف الاستغلال

تتحدث المادة 13 من الباب الثالث من مشروع مرسوم النظام الأساسي النموذجي عن أجر شغيلة الصحة وتقسمه الى جزء ثابت وجزء متغير، وهو نفس ما ورد في المادة 7 من القانون 22-09.

إن تقسيم الأجر الى جزء ثابت وجزء متغير خطة قديمة تهدف الى التحكم في كتلة الأجور تحت مبرر «إصلاح منظومة الأجور». سبق أن

التتمة في الصفحة 05

مشروع النظام الأساسي النموذجي الخاص بمهنيي المجموعات الصحية الترابية: نظام مآسٍ آخر في الطريق

تتمة ص 04

بقلم؛ شادي الجبالي

تقدم المجلس الأعلى للوظيفة العمومية بمشروع أرضية لإصلاح منظومة الأجور في ديسيمبر 2005، ورد فيها: «تتمثل أهداف الإصلاح حسب هذه الأرضية في ما يلي:وضع منظومة جديدة للأجور محفزة ومنصفة وشفافة مرتكزة على الاستحقاق والمردودية وعلى تعويض الموظفيين على أساس العمل المنجز فعلا وذلك من أجل تحقيق النتائج المحددة سلفا من قبل الإدارة».أما المناظرة الوطنية الأولى حول الإصلاح الإداري بالمغرب المنعقدة في ماي 2002 فقد جاء في تقريرها التركيبي ما يلي «عند دراسة هيكل الأجر يلاحظ أن التعويضات تشكل جزءا هاما من الأجرة المرتبطة بالوضعية النظامية حيث أصبحت هذه التعويضات تكتسي طابعا قارا يتناقض مع المفهوم الحقيقي للتعويضات الذي يفترض أن يكون أداة لتشجيع الإنتاجية والمردودية أو تغطية بعض الأتعاب الخاصة ويجب أن تكون بالتالي قابلة للتغيير حسب هذه العوامل في اتجاه أو آخر».

من هذا المنطلق يتبين أن هدف إصلاح منظومة الأجور هو التحكم في كتلة الأجور عن طريق التراجع عن التعويضات القارة والمعممة وربطها بالاستحقاق والمردودية (وهي توصية قديمة للمجلس الأعلى للحسابات في تقرير له حول الوظيفة العمومية سنة 2017).إنها نفس الطريقة المتبعة في القطاع الخاص (العمل بالأهداف les objectifs) ويجري نقلها نقلا إلى الوظيفة العمومية، إذ ستتضاءل نسبة الأجر الثابت من الكتلة الأجرية، بينما ستتضخم نسبة الأجر المتغير، الذي ربطته المادة 13من مشروع مرسوم النظام الأساسي النموذجيب»الأعمال المهنية المنجَزة». والنتيجة: اعتصار أكبر قدر من العمل مقابل تعويضات (أجر متغير) تتغير بتغير «نسبة الأعمال المُنجزة». ولأن قطاع الصحة مُنهِك بفعل شروط الاشتغال السيئة جدا، والناتجة عن تقشف رهيب، فإن الطبيب والممرض لا يمكن أن يحافظ على نفس وتيرة العمل وقدرة الإنجاز.

لقد ناضلت الحركة العمالية من أجل ضمان نصيب أكبر من الثروة القومية المنتجة في أفق القضاء على مجمل نظام عبودية العمل المأجور ومنبين المطالب التي تمكن الحفاظ على القدرة

الشرائية للشغيلة السلم المتحرك للأجور وهو ما يضمن الرفع التلقائي للأجور كلما ارتفعت الأسعار، وللأسف هذا المطلب أصبح مغيبا لدى القيادة النقابية التي تفاوض.

أما المادة 17 فهي مثال واضح لتكثيف الاستغلال، عن طريق زيادة في ساعات العمل من أجل الرفع من الأجر، حيث تنص المادة على ما يلي «يمكن لمهنيي الصحة طلب العمل بمؤسسة استشفائية أخرى تابعة لنفس المجموعة شريطة: ضمان استمرارية العلاجات بمقر العمل الأصلي...». هذه المادة تفتح الباب أمام مزيد من الاستغلال، والهدف منها هو تخفيض اليد العاملة، فعوض أن توظف المجموعة موظفين آخريين تلتجأ الى زيادة الساعات وبالتالي تتفادى أجورا إضافية وتعويضات إضافية (التغطية الصحية، التقاعد، وباقي الحقوق...). وهذا ما اعتبرته القيادة النقابية مكسبا ومدخلا للرفع من الأجور وبالتالي الزيادة في القدرة الشرائية. وعوض ذلك فالمطلب العمالي هو تخفيض ساعات العمل دون المساس بالأجور، وتوظيف شغيلة أخرى والسلم المتحرك لساعات العمل.

لا مغادرة لسفينة المقاومة...لا شيء غير النضال

تعتمد الدولة-وتسايرها القيادات النقابية في ذلك- على استثارة أحط النوازع في صفوف الشغيلة: الركض وراء المصلحة المادية والمكسب المالي، في حين تدمِّر مكاسب اجتماعية تاريخية وعلى رأسها مجانية وعمومية الخدمات الصحية وأنظمة تشريعية ضامنة للعمل القار. إن قياداتنا النقابية بمجاراتها لمنطق الدولة تحولنا إلى عبيد نتنافس على من سيقدم أعلى «نسبة من الأعمال المنجَزة» وسياطُ تراجعِ تعويضاتنا وأجورنا المتغيرة تُلهِب ظهورنا.

النظام الأساسي النمودجي الخاص بمهنيي الصحة شأنه شأن نظام الأساسي الجديد في قطاع التعليم، هو نظام مآسٍ على مستوى حقوق الشغيلة وتراجع كبير على مكتسباتها، ويجد جذوره في مآسي النظام الاقتصادي والاجتماعي المتبع في بلادنا. إنه توجه عام وشامل يستهدف الخدمة والوظيفة العموميتينبهدف تكييفها مع المنظور الليبرالي وحتتتلاءم الشكل الجديد للرأسمالية.

يندرج هذا النظام « النموذجي» ضمن خطة إعادة ترتيب تشريعات الشغل خصوصا في القطاع العام، تحت مسمى التدبير العمومي الجديد (new public management NPM) وهي تقنية تسيير تستهدف المرافق العموميةبصفة عامة تنضاف إلى أدوات أخرى كالخوصصة وتشجيع القطاع الخاص بمختلف الطرق، والهدف واضح هو التجارة في الخدمات العمومية (التعليم والصحة...) عبر تسليعها سواء داخليا أو عالميا (الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات AGCS) وهو ما سيجعل كل مناحي الحياة سلعة يتاجر بها الرأسمال.

هذا الهجوم النيوليبرالي على الخدمات العمومية ليس جديدا بل قديم يجري تنزيله بالتدرج، ورغم ذلك لم يَلقَ أي مقاومة من التنظيمات النقابية لأن قياداتها غارقة في سياسة التعاون الطبقي والشراكة الاجتماعية والحوارات التوافقية، ومن جهة أخرى غياب حركة نقابية كفاحية وديمقراطية تعمل على توعية ضحايا هذا النظام وتربط بين المطالب النقابية ببعدها السياسي وتستند على بوصلة تحرر العمال من صنع العمال.

ليكن رفضُ مشروع النظام الأساسي النموذجي فرصة لاستئناف نضالنا الذي أوقفه قمع الدولة وتوقيع قيادات نقاباتنا على اتفاق 27 يوليوز 2024... مصيرنا ومصير شغيلة المستقبل على عاتقنا، لنصمد في مواقعنا ولا نغادر سفينة النضال، فكل ما ينتظرنا هو أمواج الاستغلال تغرقنا.

وليكن شعارنا ذاك المرفوع في لافتة رفعها عاليا أحد المناضلين في مواجهة القمع: «لا شيء غير النضال».

الرأسمالية تقتل في باطن الأرض كما على سطحها: الموت متجولا في المناجم

بقلم؛ محمد أمين الجباري

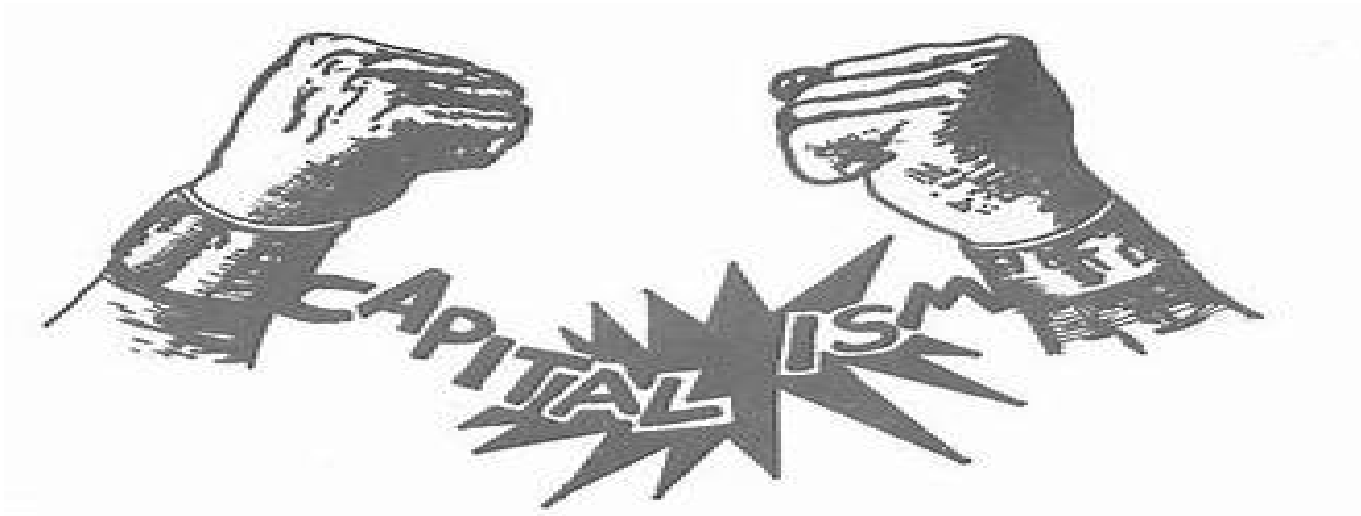

حرب دائمة ضروس يخوضها رأس المال على الشغيلة، على الصعد كافة، ومنها بوجه خاص ظروف العمل المتردية. تقشفا لتكاليف إتاحة شروط استغلال آمنة، يعرض أرباب العمل الشغيلة لمخاطر متنوعة معوقة وقاتلة. ثمة قوانين للوقاية تظل، مع حاجتها إلى تطوير، حبرا على ورق بفعل غياب قوة عمالية تفرض تطبيقها. هذا كله في ظل شبه انعدام اهتمام من قبل المنظمات العمالية. شبه انعدام لا يقتصر على الاجهزة الفوقية بل يطال، ويا للأسف، حتى التنظيمات في أسفل. فقلما نجد مكتبا نقابيا بهذه المقاولة او تلك، يولى الاهتمام اللازمة بظروف العمل عبر مطالب دقيقة، واجراء تحقيقات تفضح جرائم ارباب العمل، وتنظيم دورات تكوين حول الاخطار المهنية وسبل الوقاية. فما بالك بربط هذا بطبيعة النظام الرأسمالي، ومن ثمة انماء وعي مناهض للرأسمالية، متطلع إلى بديل لنظام أكل لحوم البشر الملطف كما سماه ماركس.

يموت عمال وعاملات في المغرب يوميا في صمت، ويصاب آخرون بعاهات مستديمة، وتتضرر من جراء هذا وذاك أسر عمالية تُلقى الى مصير العيش بمعاشات بؤس، في ظروف لاإنسانية بتاتا. وهذا واقع مطموس بعناية، بجهود الة الدعاية البرجوازية، وبفعل انعدام صحافة عمالية جماهيرية تفضح جرائم الرأسماليين اليومية، وتتخذ من التشهير بها رافعة لتطوير الوعي الطبقي.

ضمن الجهود النادرة في هذا المضمار، تقوم صفحة فيسبوك مرصد حوادث الشغل والامراض المهنية بجهود محمودة لإخراج حالات الإصابات المهنية اليومية (حوادث وأمراض) من دائرة التعتيم والتجاهل بالتقاط كل معلومة متاحة ومعالجتها بمنطق عمالي وتعميمها.

نعرض فيما يلي ما قام المرصد بجمعه من حوادث في الاسابيع الاربعة الاخيرة حتى مطلع شهر اكتوبر

- ✓ وفاة عامل منجمي إثر حادثة شغل بجبل بوظهر ببني تدجيت التابع للمنطقة المنجمية المعروفة اختصارا ب»كاديطاف « (CADETAF)، يوم الأحد 06 أكتوبر 2024:
- ✓ يوم الأحد 06 أكتوبر 2024، فارق الحياة العامل منجمي محمد السعيدي بمستشفى مولاي علي الشريف بالرشيدية بعد نقله إليه إثر حادثة شغل وقعت له أثناء العمل بجبل بوظهر قبالة قصر السبائك ببني تدجيت، التابع ل»المؤسسة المركزية للشراء والتنمية بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك»، المعروفة اختصارا ب»كاديطاف» (CADETAF). الوفاة كانت نتيجة مضاعفات إصاباته بسبب المتفجرات.

هذا، وقد وأصرت السلطة على إجراء تشريح طبي، رغم رفض أسرة الضحية ذلك، ورغم إقرار رب المنجم والسلطة والطبيب المعالج، بأن سبب الوفاة هو المتفجرات كما هو مبيَّن في شهادة الوفاة المسلَّمة لعائلته، كما عاينت السلطة ببني تجيت وبالراشدية آثار البارود على جسده وأقرت شهادة الموت، لذلك طالبت العائلة بعدم إجراء تشريح لجثة الهالك وتسليمها لأهله دون تعقيد. وتمت إقامة جنازة الفقيد يوم الثلاثاء 08 أكتوبر 2024.

- ✓ ويوم السبت 28 شتنبر 2024، سُجلت حادثة شغل أخرى بنفس المنجم، حيث فارق الحياة عامل منجمي (صانع منجمي) بمستشفى بني تدجيت بعد نقله إليه إثر تعرضه لإصابات خطيرة أثناء العمل. الهالك شاب في ربيعه الثالث، متزوج، وابنه لم يتجاوز ربيعه الثالث بعد، يتحدر من دوار اسبايك. ودُفن يوم الأحد 29 شتنبر 2024.

وقبل هذه الفاجعة بأيام، شهدت مدينة جرادة وفاة شابين في ظرف 48 ساعة، إثر اختناقهما أثناء عملهما في مناجم الفحم الحجري، المعروفة محلياً ب»الساندريات». كما يلي:

- ✓ يوم الثلاثاء 24 شتنبر 2024، صباحاً، توفي الشاب مصطفى الذهبي (38 عاماً) اختناقا أثناء العمل بمنجم للفحم الحجري بجرادة.
- ✓ وقبله بيومين فقط، السبت 21 شتنبر 2024، في نفس الظروف ولنفس الأسباب، توفي الشاب عبد القادر الديوري.
- ✓ ويوم الاثنين 09 شتنبر 2024، مساءً، فارق الحياة عامل منجمي بالمنجم الواقع بإغرام أوسار، قرب بلدة امريرت، واحد من مجموعة المناجم المسماة: مناجم جبل عوام (نسبة إلى المنطقة التي تتواجد بها)، والتابعة ل»الشركة المنجمية تويست» (CMT)، بجماعة الحمام، إقليم خنيفرة، وذلك أثناء مزاولته لعمله بقلب بئر منجمي إثر انهيار مفاجئ للتربة.
- ✓ لم يرد اسم الضحية، بل فقط حرفين «أ ح»، يبلغ من العمر حوالي 49 سنة (من مواليد 1975)، متزوج وأب لأربعة أطفال.
- ✓ يوم الأحد 08 شتنبر 2024، أربعة أطر من جنسية كندية يعملون بمنجم «بومدين» المعروف محليا بمنجم «بولمعادن» بجماعة تنجداد يعود استغلاله لشركة كندية، وأثناء عودتهم من العمل حوالي الخامسة صباحاً، على متن سيارة رباعية الدفع خاصة بهم، جرفتهم مياه وادي إزلف، ما أودى بحياة إطارين، فيما نجا اثنان منهما من الغرق لتمكنهما من الخروج من الواد سباحة.

ليست هذه المآسي سوى قسط ضئيل من حجم المصائب (حوادث وأمراض) التي ينزلها اراب المناجم على شغيلتها، ووصلت إلى الإعلام نظرا لمأساويتها (موت مفاجئ)، أما القسم الأعظم من حجم هذه المصائب: الحوادث حيث يسقط معطوبون، أو حالات الإصابة بأمراض مهنية، فلا معطيات عنه، ويتم حجبه قصدا عن أعين العمال العاملات والمجتمع...

مصائبٌ سببها العمل في ظروف تنعدم فيها شروط الصحة والسلامة المهنية، وكثرة المخاطر

التتمة في الصفحة 07

تتمة ص 06

الرأسمالية تقتل في باطن الأرض كما على سطحها: الموت متجولا في المناجم

بقلم؛ محمد أمين الجباري

المحدقة أثناء العمل، ما جعل شبح الموت يكاد لا يفارق المناجم، وأضحت أماكن رعب تحصد الأرواح، بدل أن تكون أماكن عمل آمنة لائقة ليتحصل العمال بها لقمة عيش لهم ولأسرهم... فظروف العمل بالمناجم خطيرة للغاية، حيث يجري تشغيل العمال بعقود عمل محددة المدة من طرف مقاولات مناولة، في غياب تام لأبسط الحقوق حتى التي تنص عليها تشريعات الشغل بالمناجم، وكذا مدونة الشغل، ومعرضين للطرد في أي وقت، وهذا ما يدفعهم لقبول العمل بأجور هزيلة، وفي غياب شروط الصحة والسلامة المهنية، مما يعرض صحتهم وسلامتهم وحياتهم لمخاطر حقيقية (حوادث وامراض) في كل وقت وحين...

في ظروف العمل الصعبة اللّاإنسانية، المتردية والمنهكة هاته، تمدُّ جذورها مصائب حوادث الشغل والأمراض المهنية التي تصيب عمال المناجم.

ظروف تفرضها الشركات بشكل مخطط له من أجل تحقيق أعلى الأرباح؛ فيما الدولة تقف «موقف المتفرج المحايد» ظاهريا، صامتة، مكتوفة الأيدي، إذا كانت عجلة الإنتاج تدور، رغم الخروقات وهذا القتل والمآسي المتوالية؛ ولكن إذا هبَّ العمال محتجين مطالبين بتطبيق مواد القانون التي في صالحهم، رغم علّاتها، تتجنَّد كل أجهزتها لترهيبهم وقمعهم واعتقالهم...تتحرك مركبات الدرك وقوات القمع الاخرى أكثر مما تتحرك سيارات الاسعاف والفرق الطبية.

لوقف هذه المصائب يجب أن يصبح الدفاع عن الصحة والسلامة في أماكن العمل هدفاً استراتيجياً للمنظمات النقابية، وأن يتبوأ رأس المطالب الأساسية التي ينبغي للعمال الكفاح من أجلها، بل أفضل أداة لتنظيم العمال وتعزيز النقابات وتحسين ظروف العمل.

من أجل تعظيم أرباحها، الرأسمالية تقتل؛ وللبقاء على قيد الحياة، وكسب لقمة عيش من عملنا، لا الموت بسببه ونحن نسعى لكسبها، يتعين علينا أن نضع حدا في أسرع وقت ممكن لما يشكل مبدأها الأساسي: تعظيم الأرباح بأي ثمن.

بيان هام: مؤامرة نظام المآسي تكرر على نطاق أعظم: تفاوض في الخفاء على مشروع قانون إضراب جديد

النادي العمالي للتوعية والتضامن،18 سبتمبر 2024

ثمة صيغة لمشروع قانون الإضراب يتم التداول بشأنها حاليا غير الصيغة المحالة على مجلس النواب، اي مشروع القانون 15-97، المعروف من الرأي العام المهتم لأنه منشور بموقع مجلس النواب.

ففي الصفحة الخامسة من وثيقة رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي بصدد مشروع قانون الإضراب المعروض عليه، إشارة إلى انه علم بوجود تلك الصيغة المخفية من الأطراف المعنية المنصت إليها من قبله.

وهذه الأطراف كما ورد في الصفحة 20 من نفس الوثيقة هيئات ممثلة لأرباب العمل من جهة ومن أخرى المنظمات النقابية التالية:

- الاتحاد المغربي للشغل
- الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
- الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
- الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب
- الفيدرالية الديموقراطية للشغل
- المنظمة الديمقراطية للشغل

هي إذن صيغة غير معروضة على هذا المجلس، تشارك المنظمات النقابية في التداول بشأنها دون ان تنشرها للرأي العام العمالي ولا لقواعدها ولا حتى لأجهزة القرار فيها.

انه نفس السيناريو الذي شهده قطاع التعليم، حيث كان يجري التداول بين قيادات نقابية والوزارة بشأن مشروع قانون أساسي وراء ظهر الشغيلة المعنيين والمعنيات، في الخفاء، بالتكتم التام حول مضامينه.

وقد كانت عملية التآمر في الخفاء هذه هي التي أثارت بركان غضب شغيلة التعليم ضد ما أسموه عن حق نظام المآسي.

ما يحاك بشأن حرية الإضراب أعظم من مؤامرة نظام المآسي، لأنه يتعلق بجوهر العمل النقابي، أي حرية التوقف عن العمل لممارسة ضغط لانتزاع حقوق يرفض أرباب العمل والدولة تلبيتها.

ما يجري في الخفاء لن ينتج غير مصيبة تاريخية، ما لم يتدخل الأجراء، المنظمون وغير المنظمين، في هبة نضالية عارمة لصيانة حرية الإضراب. فإصدار قانون يضرب حرية الإضراب كان دوما مطلبا يرفعه أرباب العمل وليس الشغيلة، ولا يمكن ان يكون هذا القانون مهما تم تلطيف بعض جوانبه غير قيود بأيدي الطبقة العاملة، وأداة لإخماد النضالات ومن ثمة تسهيل التعدي على الحقوق والمكاسب العمالية.

طبقتنا قادرة على إسقاط المؤامرة بنهوض عارم، أضعاف ما أبان عنه شغيلة التعليم ضد نظام المآسي.

فلا ثقة في من يعمل في الخفاء وبالتكتم والسرية في كل ما يهم حقوق الطبقة العاملة، ونحن هنا إزاء أمر مصيري، وواجب كل مناضل ومناضلة الإعلام بما يحاك ضدنا في مكان عمله، والتعبئة الشاملة لإحباط المؤامرة.

- **لا لأي مشروع يقنن ممارسة الإضراب**
- **الاضراب هو حرية التصدي للاستغلال ولضرب المكاسب**
- **حرية الإضراب غير قابلة للتفاوض**

كاديطاف/ CADETAF قديما وحديثا

بقلم، أوعبو المنابهي

تقع "المؤسسة المركزية للشراء والتنمية بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك"، المعروفة اختصارا بـ"كاديطاف"، في مركز احتجاجات منجمي بلدة بني تجيت- إقليم فكيك، منذ إقدامهم في منتصف غشت 2024 على احتلال مناجم بوظهر وبني عروس وأسكندس، وتسييرها ذاتيا.

ما هي هذه المؤسسة؟ وما سياق تأسيسها؟ وما تطوراتها التي دفعت منجمي بني تجيت يصعدون من احتجاجاتهم؟

نقدم هذه الدراسة الصغيرة دعما لنضالات الصناع المنجميين التقليديين والعمال المنجميين ببني تجيت، ونعتذر لهم على عدم الاهتمام بالموضوع قبل انطلاق نضالاتهم.

ما هي مؤسسة كاديطاف؟

مؤسسة "المركزية للشراء والتنمية بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك- كاديطاف"، مؤسسة عمومية ذات شخصية مدنية واستقلال مالي، أُسست بمقتضى الظهير رقم 1.60.019 الصادر بالجريدة الرسمية عدد 2513 بتاريخ 23 ديسمبر 1960، لغرض احتكار جمع كل "معدن من رصاص وزنك يُستخرج من استغلالات صناعية تقليدية بالمنطقة المنجمية بتافيلالت واشتراؤه وإيداعه وخزنه ونقله وبيعه وبوجه عام الاتجار فيه" 1، وكان مقرها الأول بمدينة أرفود.

المنطقة في ظل الاستعمار

اكتشفت أشغال البحث والتنقيب المنجمي سنة 1912 مَكامنا مهمة من معدن المنغنيز بمنطقة بوعرفة والذي تم استغلاله منذ سنة 1922. تعاقبت على المنطقة طرف عدة شركات:

* الشركة المنجمية للأطلس المغربي (Société Minière de l'Atlas Marocain SMAM)؛

* الشركة المنجمية لأدرار (Société Minière de l'Adrar)؛

* شركة كير الكبير (Haut Guir)؛

* الشركة المنجمية لشمال إفريقيا (la Compagnie Minière de l'Afrique du Nord- CMAM)؛

* شركة بيناروبا (Penarroya))؛

شركة مناجم أحولي (Société des Mines d'Aouli)

استفادت هذه الشركات من تفويت الرخص وكذلك من 500 رخصة للبحث تم منحها من طرف مديرية المناجم في إطار ظهير 3 غشت 1951، الذي وسع قانون المناجم ليشمل منطقة تافيلالت التي كانت تتواجد بها استغلالات شبه صناعية للعروق المعدنية تُستغل من قبل السكان المحليين 2.

سياق التأسيس

تأسست كاديطاف في سياق حرج من تاريخ البلد السياسي بعد الاستقلال الشكلي. وفي تلك الفترة تولّت الدولة عملية إنماء الرأسمالية المحلية، لأن القطاع الخاص المغربي كان من الضعف ما جعله عاجزا عن القيام بعمليات الاستثمار. وكانت منطقة تافيلات، الواقعة في الحدود مع الجزائر، والمحسوبة على مغرب غير نافع استنزفت الشركات الاستعمارية ثرواته، دون إحداث أي تنمية. لذلك، وتفاديا لأي قلاقل سياسية وضمانا للاستقرار السياسي، خصوصا أن المنطقة كانت قد احتضنت تمرد عدي أوبيهي في يناير 1957، أبقت الدولة على الاستغلال المنجمي التقليدي من طرف الصناع المنجميين، مانعة أي استثمار خاص في المنطقة.

بموجب ظهير صدر سنة 1970، تم توسيع المنطقة المنجمية التي كانت تغطي فقط منطقة أرفود، لتشمل مناطق دايت وبني تدجيت وتيزي نفيرست والراشيدية، التي كان يمارَس فيها نشاط المناولة من قبل شركة بيناروبا وحاملي رخص البحث الذين كانوا يتوفرون على المئات من السندات المنجمية في هذه المنطقة. ويعزى سبب قرار التوسيع هذا الى الإنتشار الواسع لأوراش الاستغلال ذات الطابع التقليدي في شمال وغرب اقليم الرشيدية 3. وبموجب الظهير رقم 1.60.019 المتعلق بإحداث المنطقة المنجمية لتفايلالت وفجيج"، الجريدة الرسمية عدد 3287، بتاريخ 29 أكتوبر 1975، تم تمديد هذه المنطقة للمرة الثانية لتشمل مناطق فكيك وتالسينت وبوعرفة وكورامة والريش وآيت هاني وتافنة، وتم تغيير اسم CADET ليصبح CADETAF (مركزية الشراء والتنمية للمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك).

الإطار الجغرافي

تعتبر المنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك منطقة ذات مؤهلات معدنية كبيرة ومنبعا لإنتاج معادن الرصاص والزنك والباريتين. تحتل المنطقة مساحة شاسعة تقدر بحوالي 58799.21 كيلومترًا مربعًا وتقع شرق البلد. تغطي هذه المنطقة كل أو جزءً من أقاليم الرشيدية وفكيك وتنغير وميدلت وزاكورة وبولمان.

تتميز المنطقة بوجود منطقتين جغرافيتين ومناخيتين رئيسيتين:

* المنطقة الشمالية حيث جبال الأطلس الكبير يبلغ ارتفاعها أكثر من 3000 متر مع انخفاض كبير في درجات الحرارة.

* المنطقة الجنوبية حيث الواحات الخضراء المحاطة بجبال الأطلس الصغير والتي يمكن أن تصل فيها درجات الحرارة إلى 48 درجة في فصل الصيف.

كما تتميز المنطقة بكثافة سكانية منخفضة، وتُعتبر الفلاحة وتربية الماشية، إلى جانب الاستغلال المنجمي التقليدي، من بين الأنشطة الرئيسية لسكانها.

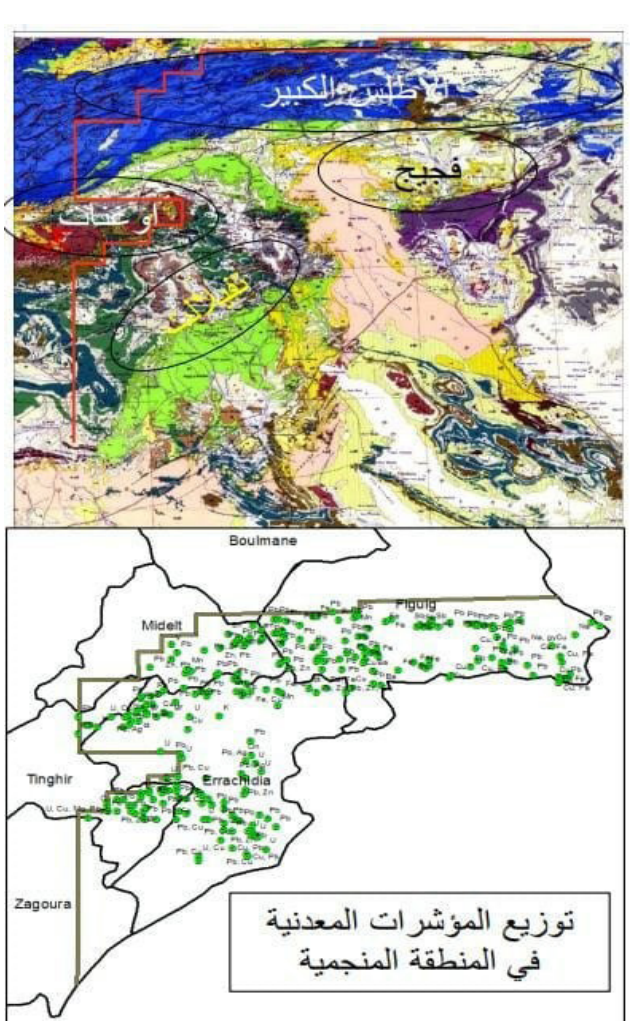

التتمة في الصفحة 09

تتمة ص 08

كاديطاف/ CADETAF قديما وحديثا

بقلم، أوعبو المنابهي

المصدر: "تقرير لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية حول مشروع القانون رقم 74.15 يتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج"، الأمانة العامة، ديرية التشريع والمراقبة، قسم اللجان، مصلحة لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، السنة الولاية التشريعية 2015-2016، دورة أبريل 2016

كاديطاف قديما

أشرنا أعلاه أن كاديطاف أُسست في سياق كان فيها القطاع الخاص المغربي عاجزا عن عملية الاستثمار، لذلك تولت الدولة تلك العملية، في انتظار نشوء رأسمال خاص قادر على ذلك. كان الاستثمار العمومي عكاز الرأسمال الخاص، وهي سمة خاصة بالبلدان التابعة.

لذلك منع ظهير 1960 أي استثمار من طرف القطاع الخاص في تلك المنطقة المنجمية، ومنح لكاديطاف صلاحية الإشراف على النشاط المنجمي الذي يقوم به الصناع المنجميون التقليديون بينما تحتكر كاديطاف عملية الجمع والتسويق، بينما توزَّع العائدات على الصناع المنجميين بعد خصم تكاليف التسيير والنقل. وكانت تتعاون مع مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية المنجمية، الذي خولت له مهمة حسن تسيير أشغال البحث المعدني.

كان لازما أن يترتب عن هذا الإطار القانوني جملة مهام تتولاها كاديطاف آنذاك:

* منح ظهير 1960 لكاديطاف صلاحية تحويل المعادن.

* تزود مجانا الصناع التقليديين والعَمَلة المستقلين منتجي المعدن، بجميع النصائح والمعلومات والإرشادات التي من شأنها أن تساعد على تحسين أو تنمية استغلالاتهم وأن تلحق عند الاقتضاء بجماعات الصناع التقليديين والعَمَلة المستقلين بطلب منها التقني أو التقنيين الأكفاء الذين يجعلهم مكتب الأبحاث والمساهمات المعدنية رهن إشارتها.

* تجعل رهن إشارة الصناع التقليديين والعَمَلة المستقلين المعدات الضرورية لتحسين وتنمية استغلالهم مقابل ثمن كراء يحدده المجلس الإداري ويزود مكتب الأبحاث والمساهمات المنجمية مركزية الشراء والتنمية بهذه المعدات.

* يمكنها أن تمنح في نطاق توجيهات المجلس الإداري وبمقرر من اللجنة الإدارية تسبيقات مالية عن تسليمات استقبالية قصد تشجيع الاستغلالات أو تحسينها، ولا يمكن أن تفوق تلك التسبيقات القدر المؤدى للمنتجين المعنيين بالأمر عن الستليمات التي أنجزها هؤلاء خلال الشهرين الأخيرين السابقين لمنح القرض.

* يمكن أن تمنح بمقرر من المجلس الإداري قروضا لأمد متوسط ولأمد طويل إلى جماعات الصناع التقليديين والعَمَلة المستقلين، أو تضمن الأموال التي تقترضها هذه الجماعات من مؤسسات القرض العمومية أو الخصوصية قصد اقتناء أدوات الاستغلال أو تنمية استغلالها، ويحدد بموجب قرار مشترك للوزير المكلف بالمناجم ووزير المالية أقصى مبلغ التسبيقات التي يمكن منحها أو المتعلقة بالقروض ضمانها بمقتضى هذا المقطى وكذا مقدار فوائدها ومدتها.

* يمكنها أن تنشئ أو تساهم بمقتضى مقرر من المجلس الإداري في إنشاء جميع المسالك أو بوجه عام جميع المنشآت الأساسية المُعَدة لتحسين إنتاجية الاستغلالات الصناعية وفعاليتها أو مستوى معيشة الصناع التقليديين والعَمَلة المستقلين. ويمكن أن تكون هذه المساهمة على الخصوص بواسطة إعانات مالية تُمنح للجماعة القروية بالمنطقة المنجمية بتافيلالت.

* تساهم في التكوين المهني للصناع التقليديين والعَمَلة المستقلين الذين قد يصبحون مسيرين أو تقنيين لجماعات الصناع التقليديين والعَمَلة المستقلين.

* تنظم منح إسعافات للصناع التقليديين والعَمَلة المستقلين المصابين بحوادث الشغل ويمكنها أن تدفع تسبيقات أو إعانات مالية إلى صناديق الإسعاف. ويتعين على مركزية الشراء والتنمية أن تساهم في صيانة صحة الصناع التقليديين والعَمَلة المستقلين الذين تصبح هذه المؤسسة متعهدة إزاء أعضاء جماعات الصناع التقليديين والعمَلة المستقلين بالالتزامات الخاضعة لها المؤسسات الصناعية بموجب المرسوم.... الصادر في 8 فبراير 1958 بشأن تطبيق الظهير الشريف الصادر في 8 يوليوز 1957 المتعلق بتنظيم الطب الخاص بالشغل، على أن ما احتواه هذا الفصل ليس محدودا.

في سياق الخصخصة الشاملة ستتخلى كاديطاف على جملة من المهام أعلاه، بينما ستبقي، مؤقتا في انتظار حلول 2030، مهاما أخرى.

الهجوم على كاديطاف

لتسويغ إعادة هيكلة كاديطاف وفتح المنطقة المنجمية لتافيلات وفكيك، ستشن الدولة حملة دعائية لإقناع سكان المنطقة بذلك.

ألقى عبد القادر اعمارة، وزير الطاقة والمعادن والماء والبيئة، عرضا بمناسبة تقديم مشروع قانون رقم 74.15 يتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلات وفكيك أمام لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية بمجلس المستشارين بتاريخ 28 يوليوز 2016. لخص العرض منظور الدولة الخادم للاستثمار الخاص، مع ادعاء الحرص على مصالح الصناع المنجميين التقليديين.

وضع الوزير في مقدمة الإشكالات المنعَ القانوني الذي يفرضه ظهير 1960 اتجاه المتدخلين الخواص تنفيذ باستثمارات معدنية بالمنطقة. واشتكى من ضعف مردودية النشاط المنجمي التقليدي المزاوَل بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك، مقارنة مع المؤهلات المعدنية لهذه المنطقة.

وفي مداولات مجلس المستشارين دورة أبريل 2016، أشار فريق الأصالة والمعاصرة إلى "عدم قدرة المنجميين التقليديين على مسايرة [تطورات القطاع المعدني] بما يتطلب إمكانات مادية وتقنية تفوق قدراتهم المحدودة". وكان الحل جاهزا بالنسبة للفريق: "استغلال الإمكانيات المعدنية الهائلة التي تزخر بها المنطقة، عبر فتح المجال للمستثمرين الذين يمتلكون الشروط والإمكانيات الضرورية للاستغلال المنجمي بطرق حديثة".

انبرت صحافة رجال الأعمال لوضع ثقلها في الكفة، ونشر موقع Energie/ Mines & Carrières، مقالا ورد فيه: "في الوقت الحاضر، من المسلَّم به أن التعدين الحِرفي لم يعد قادراً على التطور، نظراً لأن الرواسب المعدنية أصبحت أكثر عمقاً مما يتطلب وسائل وأساليب متطورة للتطوير تتجاوز بكثير قدرة عمال المناجم الحرفيين. لذلك أصبح من الضروري إعادة هيكلة التعدين الحرفي، وهو ما سيتضمن مراجعة ظهير 1 ديسمبر/كانون الأول 1960 الذي أنشأ منطقة تافيلالت وفكيك للتعدين، مع رفع القيود المفروضة على وصول المستثمرين من القطاع الخاص وحماية حقوق عمال المناجم الحرفيين" 4.

لكن ظهير 1960 يقف عائقا أمام هذا المطلب، لذلك كانت خلاصة الوزير هي "اعتبار تعديل ظهير فاتح ديسمبر 1960، مدخلا رئيسيا لبلوغ الأهداف المتوخاة من مشروع إعادة الهيكلة".

وبالفعل تمكنت الدولة من إصدار قانون جديد هو "ظهير شريف رقم 1.16.131 صادر في 25 غشت 2016 بتنفيذ القانون رقم 74.15 المتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلات وفكيك"، الجريدة الرسمية عدد 6502، بتاريخ 22 سبتمبر 2016.

وليس هذا حصرا على كاديطاف. فقد نال

التتمة في الصفحة 10

كاديطاف/ CADETAF قديما وحديثا

تتمة ص 09

بقلم، أوعبو المنابهي

التعديل أيضا القانون المتعلق بالمناجم بتاريخ 1 يوليو 2015، وبنفس المبررات: " تشكل أحكام ضابط المناجم عائقا أمام المقاولات الراغبة في الاشتغال على مساحات كبيرة وإنجاز برامج أشغال على نطاق واسع (فالمساحة القصوى المسموح بها هي 25 ألف هكتار ما عدا في حالة ترخيص بموجب مرسوم)" 5.

كاديطاف حديثا

عكس ظهير 1960 الذي كان يحصر التنقيب في "النشاط المنجمي التقليدي"، أحدث الظهير الجديد (2016) بابا خاصا بـ"النشاط المنجمي غير التقليدي". وفي حين حصر الظهير الجديد النشاط المنجمي التقليدي في يد الصناع غير التقليديين، خلال مدة انتقالية مدة 15 سنة، فتح باب النشاط المنجمي غير التقليدي للمستثمرين الخواص.

فُرض على مؤسسة كاديطاف أن تكيف نفسها مع هذا الواقع التشريعي الجديد. وفي حين حافظت شكلا على نفسها كـ"مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي" و"خاضعة لوصاية الدولة"، فإن مهامها عرفت تغييرات جوهرية.

أهم صلاحية كانت تتمتع بها كاديطاف حسب ظهير 1960 هي "احتكار عملية جمع كل من معادن الرصاص والزنك والباريتين المستخرَجة من الاستغلالات التقليدية بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكّيك، وشرائها وإيداعها وتخزينها ونقلها وبيعها وبصفة عامة تسويقها". وكانت هذه المهمة واردة في الفصل العاشر من الجزء الثاني في ظهير 1960. بينما أوردها ظهير 2016 في باب "أحكام انتقالية وختامية"، بهذه الصيغة: "تحتفظ هذه الأخيرة، خلال مدة استمرار ممارسة الاستغلال المنجمي التقليدي المشار إليها في المادة 2 من هذا القانون، بحق احتكار جمع كل من معادن الرصاص والزنك والباريتين المستخرَجة من الاستغلالات التقليدية بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفكّيك، وشرائها وإيداعها وتخزينها ونقلها وبيعها وبصفة عامة تسويقها"... أي أن ذاك الاحتكار مؤقت وسينتهي بانتهاء الفترة الانتقالية (15 سنة)، وبعد ذلك سيحل القطاع الخاص/ الشركات الكبرى محلها.

أما الباب الثالث من ظهير 2016 والذي يتحدث عن المهام الدائمة لكاديطاف، فيقتصر على مهام التنظيم والإشراف القانوني والمواكبة... إلخ:

- مواكبة التنمية المنجمية؛
- برمجة إجراءات لترويج المؤهلات المنجمية للمنطقة وتنفيذها؛

- المساهمة في تنمية البحث عن الموارد المنجمية بالمنطقة واستغلالها؛
- إعداد العقود المشار إليها في المادة 5 من هذا القانون وتتبع تنفيذها؛

وهذا ما عبر عنه بالحرف عبد الرحيم دينار، مدير كاديطاف، في حوار مع موقع LesEco.ma، بقول: "تم توسيع نطاق اختصاصات CADETAF لتشمل وضع ومراقبة تنفيذ العقود بين الإدارة والمستثمرين والحرفيين" 6، وهو في الحقيقة ليس توسيعا بل إحلال صلاحيات جديدة محل القديمة، فضلا عن تراجعات أخرى سنتناولها أدناه.

إضعاف كاديطاف لتسهيل إعادة هيكلتها

كغيرها من المؤسسات العمومية، تعرضت كاديطاف لعملية إضعاف، قصد تبرير إعادة هيكلتها والتخلص من مهامها القديمة وإعدادها لمهامها الجديدة.

ففي نقاش مشروع القانون 74.15 (ظهير 2016)، ورد تعليق للحسني موحى في موقع الأمانة العامة للحكومة على الانترنت، جاء فيه: "هل من تقدموا بهذا المشروع لا يعلمون أن مركزية الشراء والتنمية لإقليمي تافيلالت وفكّيك أصيبت بالإفلاس، وخاصة منذ 1986، بسبب سوء التدبير؟ وأنها أعلنت عجزها عن القيام بالمهمة الرئيسية التي أنشئت من أجلها والمتمثلة في احتكار شراء منتوجات الصناع المنجميين التقليديين. ونتيجة للاحتقان الاجتماعي الناتج عن ذلك، تم غض الطرف عن بروز فئة من السماسرة تخصصوا في شراء المنتوج وبعد التصريح به لدى المركزية بصفتهم منتجين، وما هم بمنتجين، يعيدون بيعه" 7.

عرفت كاديطاف- شأنها شأن جميع المؤسسات والمقاولات العمومية- ما يُطلَق عليه في الصحافة البرجوازية "سوء تدبير"، وهو في الحقيقة دفعٌ بها إلى الإفلاس. ففي سنة 2022 فتحت الفرقة الوطنية بالدار البيضاء تحقيقا مع مدير وموظفي كاديطاف التابعة لوزارة الانتقال الطاقي بالراشيدية، وحجز قاضي التحقيقي جوازات سفرهم وأغلق الحدود في وجههم وتوبعوا بتهم تبديد المال العام والاختلاس والتزوير. وفي غضون ذلك لم تتخذ الوزارة المختصة أي قرار ولو احترازيا في حق المتابعين الذين لا زيالون يواصلون غزواتهم في هذه الإدارة، التي ظلت تمارسها صلاحياتها كأن شيئا لم يقع، مثل الإشراف على مباريات التوظيف. في حين مارست هذه الإدارة حملة انتقامية شرسة استهدفت موظفيها عبر الاقتطاع من أجورهم وإصدار قرارات إدارية تعسفية كانتقام منهم من المتهم الرئيسي، بعدما استمعت لهم الفرقة الوطنية للشرطة القضائية في محاضر رسمية 8.

نفاق الاهتمام بالصناع المنجميين التقليديين

في عرضه أمام مجلس المستشارين قال عبد القادر اعمارة، أن مشروع ظهير 2016 يهدف إلى "المواكبة الاجتماعية للصناع المنجميين التقليديين والمحافظة على حقوقهم المكتسَبة". وأضاف فريق الأصالة والمعاصرة إلى نفاق الوزير ما يلي: "لقد طالبنا في فريق الأصالة والمعاصرة في العديد من المناسبات بضرورة الاهتمام بالمنجميين التقليديين، باعتبارهم العمود الفقري للاستغلال المنجمي التقليدي بالمنطقة وبالنظر أيضا للأدوار الاقتصادية والاجتماعية التي يقومون بها في مجال تنمية المنطقة، وهذا الاهتمام لن يتأتى- في نظرنا- إلا عبر الحفاظ على الحقوق المكتسبة لهذه الفئة وتشجيعها على الانخراط في تعاونيات وتكتلات قادرة على الاستجابة للشروط الجديدة التي يتطلبها الاستغلال المنجمي بالمنطقة".

كيف سيتمكن الصناع المنجميون التقليديون من الحفاظ على حقوقهم المكتسبة أمام ظهير يفتح القطاع أمام منافسة شرسة من طرف الرأسماليين المحليين والأجانب؟ هذا هو السؤال الذي تتفادى الدولة الإجابة عنه، وتكتفي بعبارات "المنافسة والشفافية".

هذا ما تقوله المادة 8 من ظهير 2016: "في حالة إعلان عن المنافسة في ما يخص جزء يُزاوَل به نشاط منجمي تقليدي، يتمتع الصناع المنجميون التقليديون الذين يزاولون أنشطتهم بالجزء المذكور بحق للأولوية في الحصول على رخصة بحث، شريطة أن ينتظموا في إطار شركات أو تعاونيات وأن يثبتوا توفرهم على قدرات تقنية ومالية تعادل تلك التي تقدم بها المنافس صاحب أحسن عرض". لكن كيف سيتمكن الصناع المنجميون التقليديون من "إثبات توفرهم على قدرات تقنية ومالية تعادل تلك التي تقدم بها المنافس صاحب أفضل عرض"؟

التتمة في الصفحة 11

تتمة ص 10

كاديطاف/ CADETAF قديما وحديثا

بقلم، أوعبو المنابهي

يتفاقم الأمر إذا أخذنا بعين الاعتبار تغير وظائف كاديطاف مع الظهير الجديد. فظهير 1960 كان ينص على أن كاديطاف تمنح "قروضا لأمد متوسط ولأمد طويل إلى جماعات الصناع التقليديين والعَمَلة المستقلين، أو تضمن الأموال التي تقترضها هذه الجماعات من مؤسسات القرض العمومية أو الخصوصية قصد اقتناء أدوات الاستغلال أو تنمية استغلالها"، كما كانت "تنشئ أو تساهم في إنشاء جميع المنشآت الأساسية المُعَدة لتحسين إنتاجية الاستغلالات الصناعية وفعاليتها أو مستوى معيشة الصناع التقليديين والعَمَلة المستقلين" وأيضا "تسبيقات مالية عن تسليمات استقبالية قصد تشجيع الاستغلالات أو تحسينها "، في حين أن ظهير 2016 ألغى هذه الإعانات المالية، وحصر مهمة الإقراض في "ضمان القروض الممنوحة للصناع المنجميين التقليديين أو مجموعاتهم من لدن مؤسسات الائتمان قصد اقتناء معدات الاستغلال أو تنمية استغلالاتهم"، وضمَّنها في باب الأحكام الانتقالية، التي ستنتهي بنهاية الفترة الانتقالية (15 سنة)، وآنذاك سيفتح الباب كاملا للمنافسة التامة (أي غير المتكافئة) بين الصناع المنجميين التقليديين وكبار المستثمرين الرأسماليين.

من أين سيأتي إذن الصناع المنجميون التقليديون بالقدرات التقنية والمالية التي تعادل تلك التي يتقدم بها المنافس صاحب أفضل عرض؟ لقد حرم ظهير 2016 الصناع المنجميين التقليديين من كل دعم مؤسَّسي وقصَّ أجنحتهم، ثم طلب منهم أن يطيروا مثل الرأسماليين الكبار.

عبر أحد منجمي المنطقة عن تخوف إفلاسهم بسبب منافسة الشركات بقول: "اليوم، الصناع التقليديون المنجميون سوف يحرمون من مصدر قوتهم، وسوف يتشرّدون، وغالبا سوف يهاجرون إلى مدن الداخل"، موضحا "أنهم حتى لو رغبوا في الاستمرار في مزاولة عملهم، فإنهم لن يتمكنوا من ذلك، لأنهم سيجدون أنفسهم في مواجهة شركات عملاقة تتجاوز قدراتها المالية والتقنية قدراتهم بمئات المرات، "وبالتالي ستكون الغلبة لهذه الشركات" 9.

أما في ما يخص الحقوق الاجتماعية المكتسبة، فقد تخلى ظهير 2016 عن تلك الحقوق التي كان يضمنها ظهير 1960. ففي ما يخص مثلا الإسعاف وحوادث الشغل والأمراض المهنية، كان ظهير 1690 ينص على أن كاديطاف تنظم "منح إسعافات للصناع التقليديين والعَمَلة المستقلين المصابين بحوادث الشغل ويمكنها أن تدفع تسبيقات أو إعانات مالية إلى صناديق الإسعاف. ويتعين على مركزية الشراء والتنمية أن تساهم في صيانة صحة الصناع التقليديين والعَمَلة المستقلين الذين تصبح هذه المؤسسة متعهدة إزاء أعضاء جماعات الصناع التقليديين والعمَلة المستقلين بالتزامات الخاضعة لها المؤسسات الصناعية بموجب المرسوم.... الصادر في 8 فبراير 1958 بشأن تطبيق الظهير الشريف الصادر في 8 يوليوز 1957 المتعلق بتنظيم الطب الخاص بالشغل، على أن ما احتواه هذا الفصل ليس محدودا". أما ظهير 2016 فقد اقتصر على أن مهمة كاديطاف هي "تدبير صناديق الإسعاف"، وهي أيضا واردة ضمن الأحكام الانتقالية.

ماذا عن تمثيلية الصناع المنجميين التقليديين داخل كاديطاف؟

تناولت الظهائر تمثيلية الصناع المنجميين التقليديين والعَمَلة المستقلين، كالآتي:

* ظهير 23 ديسمبر 1960: "أربعة ممثلين عن جماعات الصناع التقليديين والعمَلة المستقلين يُعيَّنون طبق الشروط المحددة بموجب مرسوم يقترحه الوزير المكلف بالمناجم".

* "ظهير 2 يونيو 1961 10: "إن الممثلين الأربعة لهيئات الصناع والشغالين المستقلين لدى مجلس إدارة مركزية الاشتراء والتنمية بالمنطقة المنجمية بتافيلالت يقع الاختيار عليهم من بين ممثلي الهيئات المذكورة الذين هم أعضاء المجالس الجماعية بناء على لائحة ثمانية أشخاص مؤهلين يقدهم عامل إقليم تافيلات ثم يُعيَّنون لفترة سنة واحدة بموجب قرار يصدره الوزير المكلف بالمناجم".

* ظهير 22 سبتمبر 2016: "ستة أعضاء يمثلون الصناع المنجميين التقليديين بالمنطقة"، ممثل عن كل إقليم (الرشيدية، فكيك، تنغير، ميدلت، زاكورة، بولمان).

ما يُلاحظ في الظهائر الأولى أن تمثيلية الصناع المنجميين التقليديين والعمَلة المستقلين أقل دائما من تمثيلية الدولة. أما ظهير 22 سبتمبر 2016 فقد أعطى لرئيس مجلس إدارة كاديطاف صلاحية دعوة "أي شخص ذاتي أو اعتباري من القطاع العام أو الخاص، يرى فائدته".

أما عن طريقة التعيين فإن ظهير 2 يونيو أقر بأنه يتم عن طريق الاختيار من بين المجالس الجماعية بناء على لائحة ثمانية أشخاص يقدمها عامل إقليم تافيلالت، في حين وردت في ظهير 22 سبتمبر 2016 صيغة: "يُحدَّد كيفيات تعيين ممثلي الدولة وعددهم وصفاتهم، وكذا كيفيات تعيين باقي الأعضاء الآخرين ومدة انتدابهم بنص تنظيمي". ما يعني أن الصناع المنجميين التقليديين محرومين من حق انتخاب من يمثلهم في المجلس الإداري لكاديطاف، ما ينزع عنهم حق مراقبة ومحاسبة ممثليهم، هؤلاء الأخيرين يظلون رهن إشارة من يعينهم؛ أي وزارة الداخلية في آخر المطاف.

بالنسبة لبني تجيت- إقليم فكيك، فممثلها في مجلس إدارة كاديطاف- حسب إفادة مناضل من البلدة- هو السليماني م. اسماعيل، وهو المستثمر الذي استفاد من صفقة جبل بوعروس، وهو نفسه الذي احتل العمال منجمه بجبل بوظهر.

تشحيم الرأسمال الخاص

في الوقت الذي ضيَّق ظهير 2016 الخناق على الصناع المنجميين التقليديين، فتح الباب مُشرعا أمام الرأسمال الخاص للاغتناء من ثروات المنطقة.

أعلن الوزير عبد القادر أعمارة في عرضه أمام مجلس المستشارين، أن فلسفة مشروع الظهير ترمي أساسا إلى جعل المنطقة المنجمية لتافيلالت وفكيك قِبلة أمام المستثمِرين الخواص بناء على قواعد المنافسة.

فتح ظهير 2016 المجالات التي لا يزاوَل فيها النشاط المنجمي التقليدي أمام الاستثمار الخاص. وحسب عرض الوزير فإن هذه المجالات تمثل 90% من مساحة منطقة تافيلات وفكيك، في حين أن النشاط المنجمي التقليدي يمارَس فقط على 10% من تلك المساحة.

ستُحول الدولة المنطقة كلها إلى قطعة حلوى يلتهمها الرأسمال الخاص، في حين تحشر الصناع المنجميين في الـ 10% المتبقية، وحتى هي في تنافس مع الرأسماليين، تَنافس يفرض على الصناع المنجميين التقليديين إثبات قدرات مالية وتقنية في نفس مستوى تلك التي يقدمها الرأسماليون الخواص.

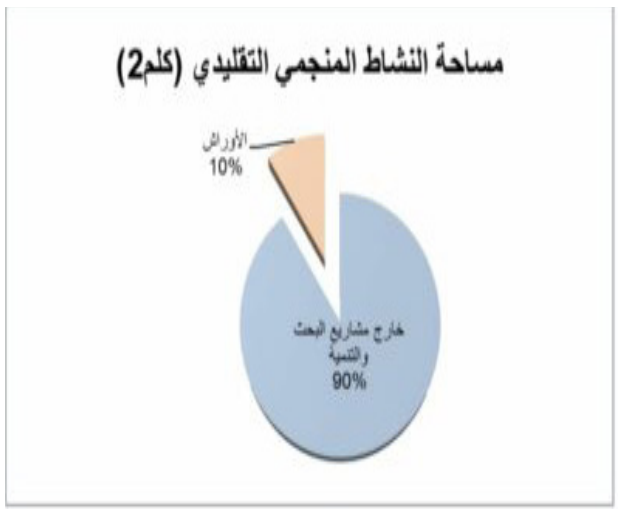

المصدر: "تقرير لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية حول مشروع القانون رقم 74.15 يتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج"، الأمانة العامة، ديرية التشريع والمراقبة، قسم اللجان،

التتمة في الصفحة 12

تتمة ص 11

كاديطاف/ CADETAF قديما وحديثا

بقلم، أوعبو المنابهي

مصلحة لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، السنة الولاية التشريعية -2015 2016، دورة أبريل 2016

ولإدراك سبب إصرار الرأسمال الخاص ودولته على فتح/ غزو تلك المنطقة، نورد هنا ثرواتها كما قدمها الوزير عبد القادر اعمارة:

* إضافة إلى الرصاص والزنك والباريتين المستغلة، توجد في المنطقة مواد معدنية أخرى كالمنغنيز والحديد والنحاس وعدة أحجار صناعية كالفليورين والرخام؛

* بلغ رقم معاملات كاديطاف سنة 2015 ما يناهز 520 مليون درهم، كانت حصة الصناع التقليديين منها 352 مليون درهم.

معطيات حول النشاط المنجمي التقليدي برسم سنة 2015	
المساحة	60 ألف كلم مربع
عدد الرخص المسلَّمة	3908
عدد الأوراش النشيطة	400
الإنتاج	781 ألف و372 طن
* الباريتين	* 751 ألف و997 طن
* الزنك	* 24 ألف و642 طن
* الرصاص	* 1791 طن
* خليط الرصاص والزنك	* 3123 طن
رقم المعاملات	521.6 مليون درهم
* حصة الصناع	* 352.5 مليون درهم
* حصة CADETF	* 10.7 مليون درهم
* مصاريف النقل	* 156.3 مليون درهم
عدد الصناع	1560

المصدر: "تقرير لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية حول مشروع القانون رقم 74.15 يتعلق بالمنطقة المنجمية لتافيلالت وفجيج"، الأمانة العامة، ديرية التشريع والمراقبة، قسم اللجان، مصلحة لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، السنة الولاية التشريعية 2015- 2016، دورة أبريل 2016

هذا ما تسعى الدولة لانتزاعه من المنطقة ومن الصناع المنجميين التقليديين، وتغطي هدف هذا الغزو بعبارات منافقة مثل "ضرورة الإصلاح وإعادة الهيكلة لينهض بالدور المنوط به في التنمية الاقتصادية والاجتماعية محليا وجهويا" و"المواكبة الاجتماعية للصناع المنجميين التقليديين والمحافظة على حقوقهم المكتسبة".

مقاربة تشاركية برئاسة رأسمالي كبير

قال الوزير عبد القادر اعمارة في عرضه في مجلس المستشارين بأن الدولة اعتمدت "نهجا تشاوريا وتوافقيا لإصلاح النظام المنجمي التقليدي". تضمَّن هذا النهج لقاءات تواصلية مع الصناع المنجميين في منطقة تافيلات وفكيك سنة 2014.

لكن المقاربة التشاركية في عُرف الدولة هو إعلام المستهدَفين ببعض تفاصيل مخططاتها ونثر الوعود والأكاذيب بشأن الحفاظ على "حقوقهم المكتسَبة". في حين يتولى الرأسماليون مهمة الإشراف على تشريع القوانين. وهذا ما جرى مع ظهير 22 سبتمبر 2016، فـ"لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية" بمجلس المستشارين التي قدَّم الوزير عرضَه أمامها، وأعدت تقريرا بشأن مشروع ظهير 22 سبتمبر 2016، كان يرأسها العربي العرايشي عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أما النقابة العمالية، فكان نصيبها هو الخليفة الثاني لرئيس اللجنة، الذي تقلده محمد زروال فريق الاتحاد المغربي للشغل. وهذا ما يفسر موقف مكتب نقابة الصناع والعمال المنجميين (التابعة للاتحاد المغربي للشغل)، المعادي لنضالات الصناع المنجميين التقليديين ببني تجيت، واعتبرها "فوضى"، مطالبا السلطات للتدخل من أجل إنهائها.

ثروات الأرض لمن يعيش فوقها

هبَّ الصناع المنجميون التقليديون والعمال المنجميون منذ غشت 2024 للنضال ضد خطة الدولة تحويل بني تجيت إلى مرتع للرأسماليين ومنبع لجني الأرباح. لقد أحس هؤلاء الصناع والعمال بأن دكاكة الرأسمالية قادمة مع التشريع الجديد، وأدركوا أن عبارات "الحفاظ على الحقوق المتكسَبة للصناع المنجميين التقليديين"، ليست إلا دخانا يختفي وراءه الرأسمال الخاص المحلي والأجنبي، الذي سيزيحهم عن حفرهم المنجمية التي اعتاشوا منها لعقود.

تدعِّي الدولة أن الرأسمال الخاص هو وحده القادر على الاستغلال المنجمي بطرق حديثة، كونه يمتلك الشروط والإمكانيات الضرورية. لكنها تخفي عن الصناع المنجميين التقليديين وكادحي-ات بني تجيت وكل منطقة تافيلالت وفكيك، حجمَ الدعم والإعانات التي تقدمها لذلك الرأسمال الخاص كي يصبح كذلك (الإعفاءات الضريبية، البنية التحتية المموَّلة من المالية العمومية، منح عبر ميثاق الاستثمار)، بينما حرمت الصناع المنجميين من تلك الإعانات التي كانت تقدمها كاديطاف بموجب ظهير 23 ديسمبر 1960. إذا كان التنقيب المنجمي "يتطلب وسائل وأساليب متطورة للتطوير تتجاوز بكثير قدرة عمال المناجم الحرفيين" فإنه لا يتجاوز قدرة الميزانية العمومية والاستثمار العمومي. لكن هذا الأخير يجري توجيهه لحفز المبادرة الخاصة، وليس لحفز المبادرة الشعبية كالتي أبان عنها الصناع المنجميون التقليديون ببني تجيت الذين احتلوا المناجم وسيروها ذاتيا.

ليست هناك قانون حديدي ينص على أن الرأسمال الخاص هو الوحيد القادر على الاستثمار، خصوصا أن كل تقارير مؤسسات الدولة (بنك المغرب، المندوبية السامية للتخطيط) تُثبت أن القطاع الخاص عاجز عن تمويل عملية التنمية، إلى حدود جعلت شكيب بنموسى، رئيس لجنة النموذج التنموي الجديد، يصرح بأن: ""الليبرالية خيبت آمالنا"، وتقرير بنك المغرب لسنة 2019 الذي كتب: "إن "تباطؤ النمو والتشغيل مترتب أيضا مباشرة عن ضعف الاستثمار الخاص، بالرغم من الحوافز العديدة الممنوحة" 11.

يريد رأس المال إذن يفوز بعكعة معادن بني تجيت ومنطقة تافيلالت وفكيك، دون أن يساهم بفلس في عملية الاستثمار، بل اعتمادا على المالية العمومية، شأنه في ذلك شأن كل القطاعات الأخرى.

لقد أثبت حركة احتلال مناجم بني تجيت من طرف الصناع المنجميين التقليديين قدرة هؤلاء على التنقيب. فحسب إفادة لمناضل من المنطقة زار منجم "الوسط": "هناك خيرات معدنية كثيرة جدا والعمال لن يتركوه أبدا، حتى إن أعادوا لهم جبل بوعروس. العمل منظَّم وتسود روح التضامن والاحترام بين العمال، لكن لديهم مشكل كبير في التسويق؛ إذ أنهم جمعوا سلعة كثيرة وهم يحرسونها في المنجم بانتظار حل ما". الدولة إذن هي من يقف حجرة عثرة أمام تنمية المنطقة من طرف من يسكنها، وتسعى إلى استقدام فيالق الرأسماليين من مناطق أخرى ومن الخارج، لاستنزاف ثرواتها.

تُردف الدولة دوما كلمة التنمية بكلمة مستدامة. ولكن علينا ألا نفهم منها التزاما من الدولة بالمعايير البيئية، بل بالعكس، ما تسعى الدولة لضمان استدامته هو تدفق الأرباح إلى جيوب الرأسماليين والشركات. وهو ما أكده مدير كاديطاف عبد الرحيم دينار بقول: "يهدف القانون رقم 33-13 المتعلق بالتعدين إلى تنشيط التنقيب والبحث التعديني بهدف الكشف عن رواسب جديدة مع ضمان التنمية المستدامة لصناعة التعدين الوطنية" 12. إن ما تعمل

التتمة في الصفحة 13

كاديطاف/ CADETAF قديما وحديثا

تتمة ص 12

بقلم، أوعبو المنابهي

الدولة على استدامته ليس البيئة وخيرات الأرض بل "صناعة التعدين الوطنية" التي يسيطر عليها الرأسماليون.

وحده الدفاع عن سياسة عمومية لاستغلال خيرات الأرض هو ما سيتيح تنمية اجتماعية للمنطقة ويحافظ على حقوق الصناع المنجميين التقليديين وكادحي- ات بني تجيت، وغيرها من مناطق البلد.

على الدولة أن تسن سياسة عمومية قوامها إعادة هيكلة كاديطاف بما يخدم مصالح كل الشرائح التي تعتاش من العمل المنجمي: الصناع المنجميون التقليديون والعمال المنجميون بمختلف فئاتهم والعمال المشتغلون ببطاقة المتفجرات والعمال غير الأجرء (الشومور 13) وصغار التجار الذين يعيشون من بيع وشراء المنتوج والسائقون ومالكو وسائل النقل، وكل كادحي- ات بني تجيت (وعموم المنطقة)، وليس إعادة هيكلتها بما يخدم مصالح الرأسماليين الكبار.

ولن يتأتى هذا إلا بالعودة من جديد إلى المنع القانوني لكل استثمار خاص بالمنطقة، كما كان عليه الأمر مع ظهير 23 ديسمبر 1960، ودعم مالي ومادي لمؤسسة كاديطاف، واحتفاظها بصلاحية جمع واقتناء وتسويق المنتوج المعدني الذي يستخرجه الصناع المنجميين التقليديين والعمال المنجميين.

أورد الملف الذي صاغه الصناع المنجميين التقليديين بمعتصمهم في بني تجيت بتاريخ 23 سبتمبر 2023 مجموعة من المطالب الآنية:

- حل أزمة التسويق فورا ودون قيد أو شرط؛
- إحضار المتفجرات اللازمة للاستغلال في أقرب وقت ممكن؛
- إلزام كاديطاف بتحمل مسؤولياتها في التسويق والتأطير والتنمية وتفعيل صندوق الإغاثة؛
- إيجاد حل عاجل لأزمة العمال غير الأجراء (الشومور)؛
- إلزام المستثمرين بإفراغ جبل بوعروس ببني تجيت وجبل سكنديس بتا لسنت ؛
- تسويق المنتوج المعدني المتوفر لديهم حاليا دون شروط؛
- الزيادة في الأجور والتصريح بالعمال لدى صندوق الضمان الاجتماعي وتوفير التأمين الصحي؛
- فتح باب الرخص والتجديدات للجميع، ومساعدة العمال على تسوية وضعيتهم والعمل بشكل قانوني؛
- فتح باب الحصول على بطاقة حامل المتفجرات؛
- المطالبة بتحيين الرخص القديمة وإسقاط الجامدة منها التي توقف بها الاستغلال منذ سنوات.

ويجب إكمالها بمطالب تتعلق بهيكلة المؤسسة العمومية كاديطاف:

– أن تكون تمثيلية الصناع المنجميين التقليديين متناسبة مع وزنهم في القطاع، على أن تكون التمثيلية عبر الانتخاب في جموع عامة بدل صيغة التعيين، ويخضع هؤلاء الممثلون لرقابة من انتخبهم مع إمكانية عزلهم في حالة خرق ما انتُخبوا من أجله. وفتح باب الحضور لمجالس كاديطاف الإدارية أمام سكان البلدة أو من يختارونه لذلك، وحذف تلك الصيغة الواردة في ظهير 22 سبتمبر 2016، التي تعطي لمدير المجلس الإداري إمكانية استدعاء "أي شخص ذاتي أو اعتباري من القطاع الخاص" لحضور اجتماعات المجالس.

- حصر رخص الاستغلال المنجمي في الصناع المنجميين التقليديين والاستثمار العمومي تحت رقابة شعبية؛ مع منع كلي لأي استثمار خاص من طرف الرأسماليين.
- إنشاء معهد منجمي ببلدة بني تجيت لتكوين شباب المنطقة تكوينا يتناسب مع مؤهلات منطقتهم؛
- بناء مصانع لتهيئة وإعداد الرصاص والزنك محليا، بدل استخراجها ونقلها للدار البيضاء أو تصديرها للخارج 14.

****

[1] – "الظهير رقم 1.60.019 المتعلق بإحداث المنطقة المنجمية لتفايلالت وفجيج"، الجريدة الرسمية عدد 2513، بتاريخ 23 ديسمبر 1960.

[2] – https://cadetaf.com/ar/نبذة-عن-المركزية/.

[3] – https://cadetaf.com/ar/نبذة-عن-المركزية/.

[4]– https://energiemines. ,30-10-2016 ma/secteur-minier-opportunites-et-menaces/.

[5] – وزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة- قطاع الطاقة والمعادن، "مذكرة تقديم القانون رقم 33.13 المتعلق بالمناجم"؟

[6] – https://leseco.ma/ ،18-02-2021 business/dossier-special-mines-visite-guidee-a-la-cadetaf.html.

[7] –http://www.sgg.gov.ma/arabe/Legislation/ListeAvantProjets/Commentaire.aspx?cle=200.

[8] – read://https_aljiha8. ،19-12-2022 com/?url=https%3A%2F%2Faljiha8.com%2Farchives%2Fp%3D12880، و03-11-2022، https://rihanapress.ma/الفرقة-الوطنية-تحقق-مع-مدير-وموظفي-كاد/.

[9] – https://www.hespress. ،08-06-2020 com/تعديل-ظهير-يغضب-الصناع-التقليديين-ال565702-.html.

[10] – "ظهير شريف رقم 2.61.120 بتحديد شروط تعيين ممثلي هيئات الصناع والشغالين المستقلين لدى مجلس إدارة مركزية الاشتراء والتنمية بالمنطقة المنجمية بتافيلالت"، الجريدة الرسمية عدد 2536، بتاريخ 2 يونيو 1961.

[11] – أبريل 2024، نجيب أقصبي، "الاقتصاد المغربي تحت سقف من زجاج، من البدايات إلى أزمة كوليد- "19، ترجمة نور الدين سعودي، المجلة المغربية للعلوم السياسية والاجتماعية- عدد 36، سلا- المغرب، ص 209.

[12]– https://leseco.ma/ ،18-02-2021 – business/dossier-special-mines-visite-guidee-a-la-cadetaf.html.

[13]– العمال غير الأجراء (الشومور): هم عمال مستقلون يعملون لصالحهم وليس لرب العمل، يبحثون عن المعادن في الأماكن المهجورة أو الأماكن التي لا يشتغل بها أحد. منذ الاستعمار الفرنسي اشتق اسمهم من كلمة chômage، بمعني كونهم بطاليون بلا عمل وليس لهم مناجم خاصة لذلك يشتغلون بطرق تقليدية في الأردام و في المناطق غير المستغلة أو التي توقف بها الاستغلال منذ مدة طويلة. حاليا العدد كبير جدا يتجاوز 700 شخص، لكن ليسوا جميعا من بني تجيت، لأن ضحايا جبل بوعروس غالبيتهم من بلدة كرامة وبلدة تالسنت وأيت بومريم وأيت بوشاون، وكلها مناطق محيطة ببني تجيت، في حين كان عدد الشومور في بني تجيت قبل هذه الأحداث يتجاوز مئة عامل [إفادة مناضل من بلدة بني تجيت].

[14] – https://www. ،11-09-2024 .almounadila.info/archives/24179

بني تجيت على صفيح ساخن: اعتقالات وحوادث شغل

بقلم؛ أوعبو المنابهي

تشهد بلدة بني تجيت تطورات خطيرة، منذ آخر شكل نضالي عرفته البلدة يوم 23 سبتمبر، والتفاوض الذي أجرته السلطة مع لجنة حوار المنجميين المعتصمين يوم 27 سبتمبر للتداول في نتائج تفاوض يوم 23 سبتمبر: توزيع المتفجرات على المنجميين، تسويق المعادن، منح تراخيص للعمال غير الأجراء (الشومور). ضُرب موعد لتفاوض آخر يوم 30 سبتمبر، لكن السلطة أصرت على حضور المستثمِرين الخواص في ذلك التفاوض، وهو ما رفضه ممثلو المنجميين.

"الحوار" مناورة السلطة للإخماد الاحتجاج

في جلسات التفاوض

تقدَّم ممثلو المنجميين بتنازلات وصيغ لحل النزاع، إذ عبروا عن استعداد العمال والمنجميين لترك المناجم المحتلة مقابل الحصول على رخص قانونية بأماكن اشتغالهم بجبل بوعروس قبل تفويته للشركة، فاقترحت السلطة في الحوار الأول (27 سبتمبر) أن ينتظم العمال في تعاونيات لتأطيرهم في جبل بوعروس تحت سقف السڤكة أو كاديطاف حسب المكان الذي تختاره كل تعاونية، لكن في الحوار الثاني (30 سبتمبر) تراجعت السلطة عن هذه الإمكانية نظرا لرفضها من طرف المستثمر، رغم أن السلطة ادعت أن السبب راجع للمساطر القانونية التي لا تسمح بذلك. علَّق أحد مناضلي البلدة على هذا التطور في تدوينة بتاريخ 30 سبتمبر 2024: "لقد ابتعدنا كثيرا عن الحل في الجلسة الثانية من جلسات الحوار عند التراجع عن إمكانية اشتغال العمال بشكل قانوني في أماكنهم القديمة في جبل بوعروس على شكل تعاونيات، هذا التراجع سد الباب في وجه حل كان وشيكا وأطفأ أمل العمال في الحوارات".

وبالفعل أصدرت لجنة الحوار بلاغا يوم 30 سبتمبر، هذا نصه: "لقد ترافعت لجنة الحوار بكل أمانة حول مطالب المنجميين ببني تجيت، ودافعت عن الحلول الممكنة التي سترضي الجميع، لكن ما سجلته اللجنة خلال الحوار الثاني هو تراجع الأطراف الأخرى عن تلك الإمكانيات ومحاولة السلطة توريط اللجنة في البحث عن حلول أخرى في الوقت الذي التزم فيه المحاورون بمجرد نقل المطالب التي سطرها المنجميون .لذلك، وتبرئة للذمة مما ستؤول إليه الأوضاع تعلن لجنة الحوار عن تفكيك نفسها كلجنة وانتهاء مهمتها الحالية في الحوار وانخراطها في أي شكل نضالي تقرره الجماهير المنجمية".

اعتمدت الدولة- وكما عادتها مع النضالات العمالية والشعبية- على الوقت واختبار طول نفس المنجميين المحتلين للمناجم. العمال والصناع يعتمدون على احتلال المناجم، والدولة تعتمد على إحكام الطوق على حركة معزولة عبر منع التسويق ومصادرة المنتوج. وفي غياب تضامن وطني وعزلة جغرافية للمعركة، بدأت الدولة حملة القمع.

بدء الاعتقالات

أياما بعد ذلك بدأت السلطة الاعتقالات في صفوف المنجميين. بدأ الأمر باعتقال عامل منجمي غير مأجور (شومور) وحجز دراجته النارية، وفي يوم 05 أكتوبر سجَّل مناضلو البلدة 5 متابعات في حالة اعتقال وأزيد من عشر متابعات في حالة سراح.

وتبين للجميع أن الحوارات كانت وسيلة للإلهاء في انتظار تفكك التعبئة النضالية. وسبق ذلك حملة إعلامية لتجريم نضال المنجميين واتهامهم بالتخريب والسرقة والإخلال بأمن المواطنين، وخاض أرباب المناجم إضرابا عاما، وأكثروا اللوم على السلطة لأنها لم تتدخل لقمع المنجميين ومناضلي البلدة المتضامنين معهم.

لذلك كان التدخل القمعي سريعا استجابة لمطالب أرباب المناجم. علق أحد مناضلي البلدة على المتابعات والاعتقالات قائلا: "صفوة القول: القانون ليس فوق الجميع كما يدعون، القانون وأجهزة السلطة عبارة عن هراوة في يد البورجوازية تهوي بها على خصومها متى اقتضت الحاجة ذلك حماية لمصالحها".

حوادث شغل مميتة

توفي أحد المنجميين (شاب في ربيعه الثالث من دوار اسبايك) يوم 26 سبتمبر 2024، بعد تعرضه لحادثة شغل بمنجم جبل بوظهر، ودُفن يوم 29 سبتمبر.

وفي 07 أكتوبر سُجلت حادثة شغل أخرى بنفس المنجم (جبل بوظهر)، حيث استُشهد المنجمي محمد السعيدي، بسبب المتفجرات. وأصرت السلطة على إجراء تشريح طبي، رغم رفض أسرة الفقيد ذلك، و رغم إقرار رب المنجم والسلطة والطبيب المعالج، بأن سبب الوفاة هو المتفجرات كما هو مبيَّن في شهادة الوفاة المسلَّمة لعائلته، كما عاينت السلطة ببني تجيت وبالراشدية آثار البارود على جسده وأقرت شهادة الموت، لذلك طالبت العائلة بعدم إجراء تشريح لجثة الشهيد وتسليمها لأهله دون تعقيد. ستقام جنازة الفقيد يوم 08 أكتوبر 2024.

خدمات عمومية رديئة

يتشكى سكان البلدة من رداءة الخدمات الصحية المقدَّمة في مستوصف البلدة. فرغم أن المناجم معروفة دوما بحوادث الشغل، إلا أن المستوصف لا يتوفر على أدنى تجهيزات الإسعافات الأولية، وأهمها الأوكسجين.

سجلَّت البلدة نشوب حريق في أحد المنازل (ليلة 05 أكتوبر) خلَّف إصابات عديدة. كتب أحد مناضلي البلد عن الحادث: "سيارة الإسعاف لا تكفي لنقل الضحايا فكان لزاما انتظار سيارات إسعاف من تالسنت ونواحيها، حتى الأوكسجين جرى انتظار وصوله من تالسنت... طاقم طبي قليل جدا وخدمات ضعيفة والأجهزة منعدمة... كان علينا نقل ضحايا الحريق وهم في حالة حرجة تستدعي التدخل الطبي العاجل نحو وجدة التي تبعد 500 كيلومتر عن بني تجيت، فكيف ستصمد طفلة صغيرة لم تتعدَّ عقدا من عمرها كل هذه المسافة وهي بحاجة إلى دخول مركز الإنعاش بأسرع وقت؟ لماذا لم تُنقل للراشدية مثلا والتي تبعد بـ 200 كيلومتر؟ لأننا إداريا تابعون للشرق!!! فكيف نجعل أرواح الناس رهينة للتقسيمات الإدارية الظالمة؟ لماذا لم تُنقل الطفلة نحو المستشفى الإقليمي ببوعرفة؛ لأنه يفتقر للتجهيزات الطبية التي ترى الدولة أن أهل هذا الإقليم لا يستحقونها. كل هذا في بلدة بني تجيت الغنية بالمعادن الثقيلة التي تستفيد منها الدولة منذ الاستعمار حتى يومنا".

بالنسبة للتعليم جسد آباء وأمهات تلاميذ

التتمة في الصفحة 13

بني تجيت على صفيح ساخن: اعتقالات وحوادث شغل

تتمة ص 14

بقلم؛ أوعبو المنابهي

الثانوية الإعدادية بومريم وقفة احتجاجية يوم 30 سبتمبر 2024، واستنكروا وبشدة الوضع الكارثي الذي يعيشه أبناؤهم في داخلية المؤسسة من ناحية المطعمة، حيث أن سوء التسيير المادي والمالي والمحسباتي بنفس الإعدادية أدى إلى إرتفاع نسبة الهدر المدرسي ومغادرة حجرات الدراسة خلال السنوات الماضية.

وفي 27 سبتمبر احتج سكان حي الصنم بسبب حرمان أبنائهم من النقل المدرسي، حيث اعتصموا داخل الجماعة لأزيد من ساعتين دون أن يتفاعل معهم أي مسؤول، ثم حولوا احتجاجهم لقيادة بني تجيت لأزيد أزيد من ساعة دون أن يكترث أحد لاحتجاجاتهم، ظلت لجنة الحوار تنتظر حضور المسؤول.

وفي 25 سبتمبر اعتصم سكان قصر موكر وجسدوا مبيات ليليا مطالبين بصرف التعويضات الخاصة بالأملاك السطحية في نزع ملكية السكان الذين سيتم ترحيلهم من منازلهم وأراضيهم لإنجاز سد خنك اكرو. وسكان قصر موكر مشردون بسبب الفيضانات الأخيرة ويبيتون في العراء.

مجلس جماعي في كوكب آخر

رغم حدة النزاع وخطورة تطوراته (خصوصا حوادث الشغل والمتابعات والاعتقالات وتشريد سكان قصر كرو بسبب الفيضانات)، ظل المجلس الجماعي المنتخَب، والمفترَض أنه يمثل السكان الذين انتخبوه، ظل متفرجا كأنه في كوكب آخر.

عقد المجلس الجماعي لبني تجيت الدورة العادية الثالثة بموسم 2024 يوم 07 أكتوبر، وكانت هذه هي نقاط جدول أعمال الدورة: الدراسة والمصادقة على مشروع ميزانية 2025؛ الدراسة والمصادقة على اتفاقية شراكة وجمعية الأمل للقصور الكلوي ببني تجيت؛ الدراسة والمصادقة على دعم الجمعيات برسم ميزانية 2024؛ تسليم نقط الماء المتعلقة بالماء الشروب وماء السقي بدوار أي أوزك.

دورة عادية خارج الانشغالات الأساسية التي تدفع السكان للاحتجاج؛ وعلى رأسها حرمان المنجميين من مصادر رزقهم واعتقالهم على خلفية نضالهم.

مرة أخرى: أين اليسار؟

تقع بني تجيت في محور يعرف غليانا نضاليا منذ أكثر من سنة. فسكان فجيج لا يزالون مستمرين في الاحتجاج ضد تفويت مياه الواحة إلى الشركة الجهوية للخدمات، وسكان تندرارة يناضلون (حي الخيام) المقصيين من حق السكن، وبني تجيت على صفيح ساخن بعد الاعتقالات وحوادث الشغل المميتة.

رغم ركود سطح الحياة السياسية إلا أن قاع المجتمع يغلي. ويظل اليسار والحركة النقابية خارج هذا الغليان. يستدعي الوضع في بني تجيت (وكل الجهة الشرقية) تعبئة نضالية فوق المعهود من إصدار البيانات التضامنية.

سكان بني تجيت جزء من كادحي وكادحات البلد: عمال وصناع منجميون تقليديون ومعطلون وسكان محرومون من الحدود الدنيا من الخدمات العمومية والاجتماعية. لم يستكن سكان البلدة أو يستسلموا منذ سنوات، إنهم حاملو مشعل النضال بعد القمع الشرس لحراكي الريف وجرادة. واجبنا (وواجب كل اليسار والحركة النقابية) هو النضال من أجل فك العزلة عن نضالهم.

غياب اليسار كارثي أخذا بعين الاعتبار الخطوة النوعية التي خاضها العمال والصناع المنجميون ببني تجيت. يُعتَبر احتلال المناجم خطوة نوعية مقارنة بالاحتجاجات العادية والإضرابات. فالاحتلال يضع في الكفة سلطة مالك مكان العمل، أكثر من أي إضراب عادٍ... لكن خطوة الاحتلال تفقد قوتها عندما تكون معزولة وغير مسنودة بباقي حلقات السلسلة. فالدرك الملكي يُحكم الخناق على المنتوج، ويمنع تسويقه ويقوم بمصادرته. لذلك ستصل المعركة في وقت ما إلى نقطة فاصلة، حيث سيتساءل المنجميون: ما فائدة العمل والتنقيب ومراكمة منتوج لن نستطيع تسويقه؟ خصوصا أن الدولة تتلكأ في هذه النقطة بالذات، منتظرة يأس المنجميين.

نقط الضعف الرئيسية لنضالات بني تجيت حاليا هي: عزلتها الجغرافية (موجودة فقط ببني تجيت في حين تعج المنطقة بالنضالات خصوصا فكيك)، ثم عزلتها الفئوية (ففي بني تجيت ذاتها هناك فئات شعبية تحتج ولكن كل فئة على حدة).

لذلك مهما بلغ صمود المنجميين ومهما بلغ تصعيدهم من حدة، إن لم تستطع المعركة الخروج من شرنقة العزلة الجغرافية والفئوية، فإنها ستختنق وتتفكك، كما وقع لغيرها من الاعتصامات العمالية في ربوع البلد. وما يزيد الطين بلة، أن الجسم النقابي المحلي يعادي المعركة، والجسم النقابي الوطني في عالم آخر. علينا أن نكون مدركين أن توسع الاحتجاج ليشمل إقليم فكيك كله (فبالأحرى تافيلالت) وشموله لفئات أخرى تناضل داخل بني تجيت ونواحيها، هو ما سيفرض على الدولة الإسراع للاستجابة لبعض المطالب الآنية، قطعا للطريق أمام تشكل حركة احتجاج واسعة، على غرار ما جرى في الريف وجرادة سنتي -2016 2017...

هذه هي مهام يسار يستحق تسميته

تندرارة- معتركة: نضال فرع جمعية المعطلين من أجل الشغل والمطالب الشعبية (حوار)

تندرارة مدينة في عمق المغرب الشرقي المهمَّش، الذي لا تصله التنمية إلا على شكل شركات تتهافت لنهب ثرواته (الغاز الطبيعي)، أو على شكل حرمان من الحقوق (الشغل، الصحة، السكن... إلخ). يمثل فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين- تندرارة رأس حربة النضال بالمنطقة. تعريفا بنضالات الفرع أجرى موقع جريدة المناضل- ة حوارا مع أحد مناضلي الفرع هذا نصه:

1* هل يمكن أن تقدم نبذة عن المنطقة (تندرارة- معتركة): الموقع الجغرافي، عدد السكان، الأنشطة الاقتصادية الأساسية للسكان، البنية التحتية (طرق وتعليم وصحة... إلخ).

تقع مدينة تندرارة في الشرق بإقليم فجيج عمالة بوعرفة- جهة الشرق، تبعد عن مدينة وجدة حوالي 200كلم، يبلغ عدد سكانها حوالي 15,390 نسمة حسب إحصاء 2014. الأنشطة الاقتصادية للمنطقة هي الكسيبة ومع توالي سنوات الجفاف وغياب الدعم انقرضت هذه الأخيرة.

تُعرَف تندرارة بالغاز الطبيعي وفيها ثروة هائلة منه لكن للاسف لا يستفيد السكان منها، بل الشركات الأجنبية وشركائها المحليين (شركة مناجم). فقد قامت شركة «ساوند إنجري» منذ عام 2016، في إطار شراكة مع المكتب الوطني للهيدروكربورات والمعادن بحفر عدد من الآبار، حيث تم تحقيق اكتشافات للغاز الطبيعي مما مكن من الحصول على رخصة استغلال ابتداء من 2018. وفي بداية سبتمبر 2024، أعلن بلاغ للشركة انتهاء الأعمال التمهيدية في آبار «تي-6» وتي- 7»، استعدادا لإنتاج الغاز على المدى الطويل في محطة الغاز الطبيعي المسال الصغير قيد الإنشاء حاليا في الموقع، ومن المتوقع أن يبدأ الإنتاج سنة 2025.

لا تنعكس هذه الثروات على الخدمات العمومية والاجتماعية في المنطقة. فقطاع الصحة- على سبيل المثال لا الحصر- شبه منعدم. تنشتر في المنطقة أمراض جلدية وأمراض مزمنة، مثل السكري وارتفاع ضغط الدم، ونظرا للخصاص الذي تعرفه المنطقة في ما يخص الأطقم الطبية في المركز الصحي العمومي التابع لوزارة الصحة (بوعنان)، تم تدعيم خدماته بجلب طبيب عسكري تابع للقوات المسلحة الملكية، يعمل على تشخيص الحالات المَرضية التي تستلزم عناية فورية؛ بينما يتم إرسال الحالات التي تستدعي تدخلا طبيا على نحو متخصص إلى المركز الاستشفائي لمدينة وجدة التي تبعد عن تندرارة بـ 200 كلمتر تقريبا.

2* متى تأسس فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين، لإرع تندرارة- معتركة، وما أهم نضالاتها؟ وهل سبق وحققت مكاسبا؟

أعيد تأسيس فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين- تندرارة سنة 2022. خضنا سنتين من نضالات بطولية من أجل الشغل وتضامنا مع مطالب شعبية. سنة 2023 خلدنا ذكرى حراك 20 فبرايربوقفة احتجاجية إنسجاما وموقع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات بإعتبارها جزء من الحركة الجماهيرية ورافدا من روافد حركة التحرر الوطني، تأكيدا منا بأن واقع الأزمة الذي أنتج انتفاضة 20 فبراير لا يزال قائما، وأن لا خيار للشعب ومناضليه الشرفاء سوى الساحات والميادين من أجل التحرر.

وفي ماي 2023 خضنا معتصما مرفوقا بمبيت ليلي، وفي غشت 2023 جسدنا مسيرة ليلية انطلقت من المعتصم المقام أمام مقر الجماعة. وفي 22 سبتمبر 2024، قامت السلطة بمصادرة أغطية ولافتات المعتصم الطويل الذي انطلق منذ 09 غشت 2024، ما دفعنا إلى تجسيد وقفة احتجاجية تنديدا بذلك. وهذه فقط على سبيل المثال لا الحصر. كانت هناك حوارات لكن على أرض الواقع لا مكاسب.

كما خاض الفرع المحلي يوم 26 يناير 2024 وقفة احتجاجية أمام وكالة المكتب الوطني للكهرباء والماء، تنديدا بغلاء فواتير الكهرباء وارتفاعها بشكل مهول، ورفع شعارات تندد باستهداف جيوب الساكنة بهذه الفواتير الملتهبة،والتي تضرب قوتهم ومصدر عيشهم الهش.كما طالب بضبط المعطيات الحقيقة التي تسجلها العدادات والضرب على يد كل من تسول له نفسه أن يتلاعب بمصالح المواطنين وحقوقهم الشرعية، إضافة إلى فتح تحقيق في الموضوع أو القيام بمراجعة شاملة لجميع العدادات وتصحيح الفواتير حتى تتطابق المعلومات بينهما.

طبعا لم يقتصر نضالنا فقط على المطالبة بالشتغيل والتضامن مع نضالات السكان، ففي فاتح أبريل 2024 جسدنا وقفة احتجاجية تخليدا للذكرى 48 ليوم الأرض الفلسطيني، وتنديدا بالإبادات الجماعية والتطهير العرقي في حق الشعب الفلسطيني الأبي من طرف الصهيونية الغاشمة.

3* دخلتم في إضراب عن الطعام يوم 02 أكتوبر 2024؟ ما سبب هذه الخطوة؟ وهل كان هناك تدخل من طرف السلطات المحلية؟

آخر خطوة خاضها الفرع هي خطوة الاضراب عن الطعاميوم 2 أكتوبر 2024، بعد سنتين من النضال (وقفات اعتصامات مسيرات...)، وعُقد على إثره حوار مع السلطة، التي أطلقت وعودا لكن لا شيء على أرض الواقع.

بالنسبة لتعامل السلطة مع المعركة تعرضنا للقمع والمنع من تجسيد المبيت الليلي أمام جماعة تندرارة. توصلنا بقرار منع يوم 27 سبتمبر 2024 من قيادة تندرارة، بمبرر أن الوقفات الاحتجاجية والاعتصامات التي ننفذها أمام مقر جماعة تندرارة «تُربك السير العادي للمؤسسة العمومية وتمنع الموظفين من أداء مهامهم»!هذاه الجماعة هي نفسها التي لم تفِ بعدُ بوعودها لسكان حي الخيام بإعادة الإسكان.

4* دخل فرع الجمعية مؤخرا في معركة إلى جانب سكان الخيام؟ ما سبب هذه المعركة؟ وما مطالب السكان؟ وكيف كان تعامل السلطات المحلية؟

ملف سكان الخيام تشوبه خروقات من طرف المجلس القروي والسلطة المحلية. كان هناك مشروع إيواء 200 أسرة من قاطني الخيام والمباني المهددة بالانهيار سنة 2017. لكن عند اكتمال المشروع تبين أن فقط 148 منزلا هي التي شُيدت. ولما بدأت عملية الإسكان تبين أن اللائحة تضم أناسا عن طريق الزبونيةوالمحسوبية، وأقصيأناس بسطاء لا يملكون تلك الوساطة، رغم أنهم كانوا مدرجين في لوائح المستفيدين.

سكان الخيام كادحون فقراء جدا، وكانوا رحَّلا يعاتشون على رعي الغنم، ولكن بفعل الجفاف اضطروا لاستيطان الخيام على هوامش تندرارة. صرَّحت إحدى ساكنات الخيام (مطلَّقة وأم أطفال) قائلة: «نسكن فقط في الخيام، لأكثر من 30 عاما وأنا أقطن في الخيام... ونشتغل بأيدينا، وإن لم نعمل فليس لدينا من يمدنا بالخبز. إذا حلَّت الحرارة نحن الأوائل المتضررون منها، وكذلك حين تأتي الزوابع...».وكانت الأمطار

التتمة في الصفحة 15

تتمة ص 14

تندرارة- معتركة: نضال فرع جمعية المعطلين من أجل الشغل والمطالب الشعبية (حوار)

الغزيرة التي عرفتها المنطقة مؤخرا، قد دفعت بالسلطات إلى إجلاء ساكنة الخيام إلى دار الطالب والداخليات.

بلغت معركة سكان الخيام شهرا ونصف تقريبا، وتعرضنا للقمع من طرف قائد قيادة تندرارة.فقد تبين أن الحوار الذي دعت إليه السلطة لم يكن من أجل البحث عن حل، بل لفرملة المعركة، وتبين أن السلطة والجماعة تريدان التفاوض على أساس 148 منزلا المبنية، وليس على أساس المشروع الأصلي القائم على 200 منزل.

هذا ما دفع أولئك المقصيين للخروج إلى الشارع للنضال وتضامن معهم مناضلو الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بتندرارة. وبعدما استنفذت السلطة جميع أوراق الكذب والتماطل والمساومة، استعملت لغة القمع والترهيب في حق مواطنين بسطاء. نتج عن القمع يوم 27 سبتمبر 2024: إصابة العيد بوراس على مستوى الرجل وهو شخص من ذوي الاحتياجات الخاصة، وكسر يد أمرأة كهلة، وإصابة أحد رفاق الجمعية.

ورغم ذلك لا نزال- إلى جانب السكان- مستمرين في النضال. حاليا نفكر في تصعيد النضال عبر مسيرة نحو ولاية وجدة أو الرباط.

بعد بلوغ نضال سكان الخيام يومه الواحد الأربعين، لا يزال مطلب السكان هونفسه: إتمام تشييد المنازل المتبقية ونشر لائحة المستفيدين ومحاسبة كل من سولت له نفسه التلاعب في الملف.

نعتبر أننا في فرع الجمعية الوطنية- تندرارة جزءا من معركة سكان الخيام، وأصدرنا بيانا للرأي العام حول مستجدات المعركة في فاتح أكتوبر وجهنا عبرَه نداءً إلى كل الغيورين على حقوق المواطنين، وعموم المجتمع المدني، بالوقوف معنا في هذه المعركة لتحقيق العدالة الاجتماعية.

7* توجد تندرارة في إقليم فجيج، وهي منطقة تعرف نضالات كثيرة: نضالات سكان قصر فجيج ضد تفويت خدمات الماء والكهرباء، نضالات منجمي بلدة بني تجيت ضد تفويت المناجم للقطاع الخاص... إلخ. أليس هناك تفكير لتنسيق هذه النضالات؟

بالنسبة التنسيق الإقليمي نحن نحاول العمل من أجل ذلك. وسبق لفرع تندرارة أن أصدر بيانا بتاريخ 10 يناير 2023 تضامنا مع نضالات سكان فجيج، ورد فيه: «في سياق الحراك الشعبي الذي تعرفه مدينة فجيج، يعمل النظام اللاوطني اللاديمقراطي واللاشعبي جاهدا على التصدي بالحديد والنار لكل الأصوات التواقة للتحرر والانعتاق، مبينا حقيقة مجموعة من الشعارات الجوفاء (الدستور الجديد، الانتخابات، دولة الحق والقانون...) التي تتكسر على صخرة الواقع العنيد...خروج الجماهير الشعبية بفجيج (عمال، طلبة، تلاميذ، كادحين، معطلين...) في احتجاجات عارمة ردا على السياسات الطبقية التي ينهجها مسؤولو الإقليم واحتجاجا على تفويت قطاع الماء لماقيات ولوبيات تحصد الأخضر واليابس».

تمرد العمال المنجميين بني تجيت: توقف مؤقت

بقلم، عبد الصادق بن عزوزي- بني تجيت

إذن، انتهى تمرد العمال، بشكل مؤقت على الأقل ما دامت الظروف التي أنتجته قائمة، انتهى بفضل تظافر جهود لوبي الرأسمالية المنجمية وأجهزة الدولة الخادمة لها، انتهى بعد عجزهم عن مواجهة العمال وقمعهم بالهراوات، فواجهوهم بعملية تجويـع شاملة عبر توقيف سوق المعادن حتى يتمكن محتكرو الثروة وحدهم من الصمود، أما العمال المنجميون الذين يكدحون بشكل يومي من أجل قوت الأطفال فهم غير قادرين على البقاء جوعى أكثر من هذه المدة التي حافظوا فيها على تمردهم دون أي دخل، في ظل ما يقتضيه الدخول المدرسي والحياة اليومية من مصاريف... وفي ظل المطاردات والاعتقالات والمتابعات التي قادتها الأجهزة والرأسماليون سوياً.

انتهى تمرد العمال الذي كان نوعيا على عفويته، فلأول مرة يلجأ العمال المنجميون الذين شردهم الرأسمال الكبير إلى احتلال المناجم الكبرى للرأسماليين واستغلالها لصالحهم كل حسب عمله وسيد لمنتوجه، هذه المناجم التي كانت بالأمس القريب بالنسبة للعمال حفرة من حفر جهنم ذاقوا فيها كل أنواع البؤس لسنوات طوال وخرجوا منها خاوي الوفاض.

تمردٌ جعل أجهزة المخزن تقف عاجزة أمام طوفان العمال الذي جرف كل شيء أتى في طريقه، خاصة بعد انكشاف انحياز تلك الأجهزة للرأسماليين حتى عند أقل العمال وعيا، فتعامل معها العمال بكونها طرفا نقيضا لا فرق بينها وبين الرأسماليين الذين شردوهم وحرموهم من مصدر عيشهم، فواجهوا الجميع بالحجارة والمقالع والوحدة العمالية النابعة من الإحساس الجماعي بالظلم والإقصاء.

انتهى التمرد وانسحب العمال من المناجم غير مطرودين بشكل مباشر، لكن عملية التجويـع كانت كفيلة بإفراغ المناجم، فابتدأت حملة الاعتقالات والاستدعاءات لإعادة الاعتبار للأجهزة التي عاشت شهورا استثنائية كان خلالها وجودها من عدمه أمران سيان.

انتهى التمرد بشكله المؤقت طبعا، لأننا لا نؤمن بأي نهاية ممكنة لتمرد العمال إلا بالتحرر النهائي والقضاء على الطبقات وصراعها التناحري، انتهى في ظل صمت وتعتيم الأغلبية ودون تسجيل أي تضامن رسمي من أي جهة. لكن هذا التمرد قبل أن ينتهي كشف الكثير وعلمنا الكثير، كشف للعمال بعض أصدقائهم والكثير من أعدائهم، كشف لهم قوتهم التي كانت مختبئة خلف تشتتهم، وكشفت لهم ضعف هذه الرأسمالية وحماتها، وعلمتهم الكثير من الدروس يتسلحون بهم في الأشواط القادمة من الصراع، والتي ستكون بدون شك حامية الوطيس

أما نحن الذين ندعي أننا حلفاء للعمال، فقد كشف لنا هذا التمرد من ضمن الكثير مما كشف، كشف ضعفنا وقلة استعدادنا على جميع المستويات، وكشف تأخرنا الفظيع على حركة العمال العفوية التي وقفنا عاجزين عن مواكبتها وتأطيرها، لقد كشفت ضعف انخراطنا وتوغلنا في صفوف العمال الذين قدموا كل شيء ولم يكن ينقصهم سوى دورنا، نحن الغائبون في الميدان والحاضرون في صفحات التواصل الاجتماعي وفي المقاهي والكراسي والنوادي... لم تنقص سوى تلك النسمة الواعية التي كان من شأن توفرها أن يدفع بالتمرد العمالي خطوات إلى الأمام

بكلمة؛ لقد كشف التمرد خيانتنا للعمال، تلك الخيانة التي لا محل لنوايانا فيها من الإعراب، وإن أولى خطوات التوبة عن تلك الخيانة والعودة لدرب الوفاء للعمال هي تشكيل لجنة للتضامن مع المعتقلين وعائلاتهم ومواكبة محاكمتهم، في أفق إعادة لملمة صفوف المنجميين والانطلاق في معركة شاملة للدفاع عن الحق في استغلال التروة المعدنية، معركة شاملة تعيد الاعتبار للعمال والصناع المنجميين والقطاع المنجمي الذي يعتبر ركيزة الاقتصاد و التنمية في هذه البلدة التي فتك بها التهميش والفساد أزيد من سبعين سنة.

داخل جحيم السجون الإسرائيلية

تأسست المنظمة الإسرائيلية غير الحكومية «أطباء من أجل حقوق الإنسان- اسرائيل» إبان الانتفاضة الأولى من قبل مجموعة من الأطباء الفلسطينيين واليهود. ويتولى قسم الأسرى والمعتقلين في منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان رعاية جميع السجناء الخاضعين لسيطرة القوات الإسرائيلية المختلفة. في هذه المقابلة، يروي أونيج بن درور ملاحظاته في هذا الجحيم.

مقابلة مع أونج بن درور*. مقابلة أجرتها كاترينا باندیني 2 يوليو 2024. ترجمة: أليف أحمد

كيف كان وضع الأسرى الفلسطينيين قبل السابع من أكتوبر؟

قبل السابع من أكتوبر، كان الفلسطينيون يعانون من انتهاكات حقوقهم في السجون وفي نظام العدالة الجنائية. كل هذه الأنظمة معادية للفلسطينيين لأنها جزء من قوات الاحتلال. في السجن، لا يُسمح للفلسطينيين بإقامة علاقات مع أفراد عائلاتهم، فلا يُسمح لهم بإجراء مكالمات هاتفية على سبيل المثال. علاوة على ذلك، تقع معظم السجون التي يُحتجز فيها الفلسطينيون في الجنوب، حول متسبيه رامون وبئر السبع، ما يعقد الرعاية الطبية حيث أنها بعيدة عن وسط البلد. هناك أطباء متخصصون يزورون السجون، ولكن عددهم قليل في هذه المناطق. ويعاني العديد من السجناء من الإهمال الطبي، كما أن استخدام الحبس الانفرادي شائع بشكل متزايد، سواء للسجناء «الأمنيين» أو «الجنائيين». قبل الحرب، كان هناك حوالي 15.000 شخص في السجن في المجموع، سواء من الفلسطينيين المصنفين كسجناء «أمنيين» أو «جنائيين».

كان الوضع قد تدهور بالفعل مع الحكومة الحالية، حيث أن إيتمار بن غفير وهو المسؤول عن السجون بصفته وزيرًا للأمن القومي. وحتى قبل الحرب، كان قد وضع لنفسه هدفًا بجعل حياة الفلسطينيين في السجون بائسة. على سبيل المثال، قرر أنه لا يسمح لهم بتحضير الخبز الخاص بهم. كما حاول تمرير قانون ينص على عقوبة الإعدام للفلسطينيين، رسميًا «للإرهابيين»، وعارض أي علاج للسجناء من شأنه أن يحسن نوعية حياتهم. من وجهة نظر طبية، لا يوجد مثل هذا التعريف: أي علاج يحسن نوعية الحياة!

ما الذي تغير بعد بدء الحرب؟

فرضت إدارة السجن سياسة العزل لجميع الفلسطينيين في السجن، وهو ما يعني الحبس لفترات طويلة في الزنازين، ومنع الخروج إلى الساحة، ومصادرة جميع الممتلكات الخاصة. حيث تُرك الناس بملابسهم الوحيدة التي كانوا يرتدونها، وقضى بعضهم فصل الشتاء بقميص من القماش. وقدمت إدارة السجن طعامًا من نوعية رديئة جدًا، وبكميات قليلة جدًا، وفقد الناس ما يصل إلى 15 أو 25 كيلوجرامًا في بضعة أشهر. ثم انقطعت المياه والكهرباء. يوجد في كل سجن مستوصف للعلاج الأساسي، ولكن لم يُسمح للسجناء الفلسطينيين بالذهاب إليه. كما تم منع الزيارات العائلية، ولا تزال زيارات المحامين محدودة للغاية، ولا تزال اللجنة الدولية للصليب الأحمر ممنوعة من دخول السجون. كل هذا تم تبريره بحالة الطوارئ، دون مزيد من التوضيح.

ثم بدأت السجون في الاكتظاظ. ينام الناس على الأرض. حيث كان عدد الفلسطينيين في السجون قبل الحرب حوالي 6.000 سجين، مصنفين كسجناء «أمنيين». وفي صيف العام 2023، بلغ عدد الفلسطينيين في الاعتقال الإداري 1.300 فلسطيني، وهو أعلى عدد منذ العام 2016. اليوم، هناك ما يقرب من 10.000 فلسطيني مصنفين كسجناء «أمنيين»وحوالي 3.500 فلسطيني في الاعتقال الإداري.

هناك فئة جديدة كانت تستخدم في السابق للمعتقلين اللبنانيين، وهي فئة «المقاتلين غير الشرعيين». ويوجد الآن حوالي 1.200 «مقاتل غير شرعي». وتستخدم هذه الفئة للمعتقلين من غزة، على الرغم من وجود معتقلين من غزة في الاعتقال الإداري وآخرين محتجزين كسجناء «عاديين». نحن نعتقد أن هذه الفئة تُستخدم للاعتقال الإداري للأشخاص المشتبه في ارتكابهم أعمال إجرامية، ولكن لا توجد أدلة كافية ضدهم. في الاحتجاز الإداري «العادي» يجب على السجناء أن يقابلوا القاضي خلال 96 ساعة، بينما هناك في هذه الفئة أشخاص لم يقابلوا أحدًا منذ ستة أو سبعة أشهر. في البداية، تكون المدة 45 يومًا بدون محامٍ، ولكن يمكن تمديدها إلى أجل غير مُسمى. وهذا يسمح بفترة طويلة من الانقطاع عن العالم الخارجي. **سياسة السجن هي سياسة انتقامية.**

ما الذي نعرفه عن العنف وانتهاكات الحقوق في السجن؟

كان هناك عنف ممنهج، حتى لو لم يتم الإعلان عنه على هذا النحو، حيث أنه من الواضح أنه كان مدعومًا من بن غفير ورئيس إدارة السجن. فقد كانت تتم مداهمة الزنزانات. كان الناس يقولون لنا: «كانوا يأتون مرتين في الأسبوع، يومي الثلاثاء والخميس، ويضربوننا». في بعض السجون، في سجن مجيدو في الشمال على سبيل المثال، كانت هناك زنزانة استقبال يوضع فيها جميع السجناء الجدد، ويتم تشغيل الأغاني الإسرائيلية وإجبارهم على الرقص. كانوا يقولون إنهم سيتعرضون للضرب إذا توقفوا عن الرقص. إذا سقطوا، سيتعرضون للضرب. وإذا رفضوا تقبيل العلم الإسرائيلي، كانوا يتعرضون للضرب. وغادر بعضهم الغرفة بعظام مكسورة. كما تم تجريدهم من ملابسهم وحشرهم حراس السجن في المرحاض معًا، وأجبروهم على لمس بعضهم البعض. وقاموا بإدخال العصي والأشياء في مؤخراتهم. العنف الجنسي ضد الرجال منتشر وعفوي للغاية في السجن. **تلقينا شهادات مرعبة**. وللمرة الأولى سمعنا عن محاولة فلسطينيين الانتحار، وهو أمر نادر جدًا بين السجناء السياسيين.

من المهم أن نقول أن عامل الوقت قد أثّر أو أضرّ كثيرًا. نحن نعلم اليوم أن بعض العنف المنهجي قد توقف. لم يعد الناس يخبروننا بأن زنازينهم تُداهم مرتين في الأسبوع. هناك المزيد من العنف التلقائي، خاصةً عندما يتم نقل السجناء إلى المحكمة أو إلى أماكن في السجن حيث لا توجد كاميرات.

ما هو مستوى الرعاية الصحية للسجناء الفلسطينيين ؟

كما قلت، هناك مستوصفات تديرها إدارة السجن. كان الأطباء الأخصائيون يأتون لتقديم الاستشارات، ولكن لم يعد هذا هو الحال منذ بداية الحرب. لم يعد يُسمح للمرضى المزمنين الذين يحتاجون إلى الذهاب إلى المستشفى لتلقي العلاج. وقد تغير هذا الأمر في فبراير/شباط، ولكننا ما زلنا لا نعرف إلى أي مدى: لا يزال هناك المئات من الأشخاص الذين يحتاجون إلى الرعاية الطبية والعلاج في المستشفى ولا يتلقون ذلك.

ثم بدأنا نسمع عن حالات الوفاة في السجن، وهو أمر نادر جدًا جدًا. قبل الحرب، كانت هناك حالة أو حالتان في السنة. كان هناك إهمال طبي، ولكن ليس إلى هذا الحد. كانت هناك حالة محمد الزبار، وهو أسير فلسطيني يبلغ من العمر 21 عامًا محتجز في عوفر (السجن الإسرائيلي الوحيد في الضفة الغربية). تم اعتقاله قبل 7 أكتوبر ببضعة أشهر. كان يعاني من مرض في المعدة وكان بحاجة إلى شيء بسيط للغاية: نظام غذائي مناسب. كانت إدارة السجن تعرف ذلك ولكنها رفضت ذلك، وقد عانى لأسابيع. وبحلول الوقت الذي نُقل فيه إلى المستشفى، كان قد فات الأوان وتوفي. معظم حالات الوفاة الأخيرة تتعلق بأشخاص مصابين بأمراض مزمنة. ربما يمكن معالجة الإهمال الطبي لفترة من الوقت، ولكن ليس لمدة ثمانية أشهر

وقد شارك أطباؤنا في بعض عمليات التشريح، لكن بعض الحالات الأخرى تم إجراؤها دون إبلاغ الأسرة، لذلك لم نتمكن من إرسال أي شخص. من المهم أن نلاحظ أنه حتى عندما يتم تشريح الجثث، لا يوجد تقرير نهائي لحالات الوفاة، وهناك حالات تعود إلى شهر أكتوبر. عندما شارك أطبائنا في تشريح الجثث، تحدثوا عن وجود علامات عنف واضحة، مثل النزيف الداخلي والكسور، بالإضافة إلى علامات إهمال طبي واضحة. بلغ عدد حالات الوفاة المؤكدة

التتمة في الصفحة 19

داخل جحيم السجون الإسرائيلية

تتمة ص 18

مقابلة مع أونج بن درور*

في السجن خمسة عشر شخصًا منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023، ولكننا نعرف حالات أخرى. هذا هو الوضع في السجون، وما زلت لا أتحدث عن السجناء في غزة.

فماذا عن معتقلي غزة؟

في أيام الحرب الأولى، وخاصةً بعد الاجتياح البري، اعتقلت إسرائيل الآلاف من سكان غزة، بما في ذلك في الأماكن المحمية: الملاجئ والمستشفيات والمدارس. نعرف حالة اعتقال طفل يبلغ من العمر ست سنوات. أو حالة امرأة تبلغ من العمر 82 عامًا، وهي فهمية الخادلي، التي تعاني من مرض الزهايمر. وأخبرنا معتقلون آخرون أنها محتجزة في سجن الدامون في الشمال، حيث يحتجزون النساء الفلسطينيات المصنفات كسجينات «أمنيات». طلبنا زيارتها في السجن فقيل لنا: «لا، إنها مناضلة غير شرعية». ناشدنا: إنها تبلغ من العمر 82 عامًا ومصابة بالزهايمر! بعد أيام قليلة من مناشدتنا، تم إطلاق سراحها على الحدود.

كان معظم سجناء غزة محتجزين في قاعدة «سيدي تيمان» في الجنوب. كانت القاعدة العسكرية موجودة بالفعل، وهي قاعدة ضخمة. ومنذ الاجتياح البري، أصبحت موقعًا مركزيًا للغاية حيث يقولون إنهم يجرون فيها عملية الاختيار والتصنيف الأولى. كان هناك ما بين 800 إلى 1000 معتقل. من المهم أيضًا أن نذكر بأن بعض الأشخاص محتجزون في قطاع غزة ولا نعرف أي شيء عنهم. لا نعرف ما إذا كان عددهم أكثر من هنا. كان الأسرى في سجن «سدي تيمان» محتجزين في قفص في الهواء الطلق، وهم مغمضو العينين طوال الوقت. وفي الليل، كانت ترسل الكلاب لمهاجمتهم والمشي فوقهم. كان عليهم الجلوس ولم يكن مسموحًا لهم بالتحدث مع بعضهم البعض تحت طائلة العقاب العنيف. كانت هناك حالات كسور في العظام وعشرات الوفيات. بُترت أطراف أشخاص بسبب الأصفاد. بصراحة، لقد قرأت ما فعلوه في غوانتانامو وأبو غريب في العراق ولا يختلف الأمر عن ذلك.

سمعنا لأول مرة عن مستشفى «سدي تيمان» من خلال المستشفى الميداني الذي تم إنشاؤه هناك في شهر نوفمبر تقريبًا لأن المستشفيات المدنية في إسرائيل كانت ترفض استقبال المرضى من غزة. لم ترغب المستشفيات في جذب انتباه الفاشيين لأن هناك أشخاصًا كانوا يذهبون إلى المستشفيات لأخذ المعتقلين من غزة، وأيضًا لأن الأطباء كانوا يرفضون علاج المرضى من غزة بحجة أنهم لا يعالجون الإرهابيين.

بما أن المستشفى الميداني يقع على بعد أمتار قليلة من القاعدة العسكرية، يمكن الافتراض أن الأطباء كانوا يسمعون الصراخ القادم من الحظائر، ولا يسمح للأطباء بالتواجد في مكان التعذيب. كما أنهم استقبلوا مرضى يعانون من كسور ونزيف داخلي، واضطروا إلى إجراء عمليات بتر للأطراف، ما يعني أنهم كانوا على علم بما يجري هناك. وقال أحد الأطباء في المستشفى الميداني إن الأطباء المتدربين قالوا إن ذلك كان بمثابة جنة بالنسبة لهم: فقد اكتسبوا الكثير من الخبرة لأنهم كانوا يجرون عمليات طبية دون تأهيل. كان الأطباء يجرون إجراءات معقدة دون الحصول على موافقة المريض لعدم وجود ترجمة. وقد أصدرت وزارة الصحة إرشادات تنص على عدم السماح للأطباء الذين يعملون في سدي تيمان بالإفصاح عن أسمائهم. ربما كان هذا ربما لحمايتهم من الجمهور الإسرائيلي الذي قد يتهمهم بعلاج المعتقلين من غزة، ولكن أيضًا لحمايتهم من الملاحقة القضائية في المستقبل.

ماذا كان دور معهد PHRI في قضية سدي تيمان ؟

أول شيء قمنا به هو جمع ما نعرفه وكتابة تقرير عن ذلك. كنا أول من تحدث عن سدي تيمان وكنا على اتصال مع العديد من وسائل الإعلام. ثم لجأنا إلى المحكمة العليا لإغلاق سدي تيمان. وقررت المحكمة أن على الدولة إيجاد حل، فبدأت بنقل السجناء. لقد بنوا مكانًا جديدًا بالقرب من قاعدة عوفر العسكرية، التي يديرها الجيش الإسرائيلي، حيث توجد زنزانات، بحيث لا يكون الفلسطينيون في سجن في الهواء الطلق ولا تتم تغطية أعينهم، لكنهم لا يزالون مكبلي الأيدي طوال الوقت، وكذلك في الزنازين. نحن نعلم أن هناك العشرات من القاصرين من غزة في سجن كتسيعوت في الجنوب.

إذًا كان هناك 140 شخصًا في سدي تيمان في نهاية شهر يونيو، وكان من المفترض أن يخفضوا العدد إلى 45 شخصًا، لكنهم اعتقلوا المزيد من الأشخاص في غزة ونقلوهم إلى هناك. كان آخر تحديث تلقيناه من الدولة في 8 تموز/يوليو، ويقول إن هناك 166 معتقلًا.

ما هي الظروف المعيشية لمعتقلي غزة بعد نقلهم إلى السجن؟

بعد التحقيق معهم، تم الإفراج عن بعضهم، لكن معظمهم نُقلوا إلى السجن، خاصة في كتسيعوت. ويخشى المعتقلون التعرض للضرب إذا ما زارهم محاموهم. وقد بدأ عدد قليل جدًا من المحامين بزيارتهم في فبراير/شباط، ولكن الآن هناك المزيد منهم. إنه وضع حساس للغاية. وقد نشرت إدارة السجن شريط فيديو عن كيفية حراسة المعتقلين في غزة: إنهم يقومون بإضاءة الزنازين على مدار 24 ساعة في اليوم، كما يتم عزف النشيد الإسرائيلي في الزنازين على مدار 24 ساعة.

وحتى يومنا هذا، نتلقى العديد من المكالمات الهاتفية من العائلات في غزة التي لديها سؤال واحد فقط: هل أحبائهم على قيد الحياة؟ لا يمكننا الإجابة على هذا السؤال لأننا لا نملك أي معلومات. نحن لا نعرف حتى العدد الدقيق للأشخاص الذين تم اعتقالهم في غزة. يقولون: «لقد اعتقلنا حوالي 4.000 شخص وأفرجنا عن حوالي 1.500 شخص». ولكن لا توجد معلومات رسمية ودقيقة سواء عن ظروف الاعتقال أو عن إمكانية تحديد مكان عدد كبير منهم - وهذا ما نسميه اختفاءً قسريًا. وينطبق الأمر نفسه على حالات الوفاة. في ديسمبر، أرسلنا طلبًا رسميًا إلى الجيش الإسرائيلي في ديسمبر/كانون الأول نسأل فيه عن عدد الأشخاص الذين توفوا في معتقلات الجيش الإسرائيلي. أرسلنا الطلب في ديسمبر/كانون الأول ولم نحصل على إجابة إلا الآن، في يوليو/تموز، بعد الاستئناف أمام المحكمة: قالوا إنهم 44 شخصًا. نعتقد أن هناك أكثر من ذلك.

ماذا عن النساء؟

عندما تم التوصل إلى اتفاق الهدنة في نوفمبر/تشرين الثاني، تم الإفراج عن معظم النساء. في السابق، كان قد تم اعتقال ما يقرب من أربعين امرأة، لكنهم اعتقلوا الآن عددًا أكبر من ذلك بكثير. وهن محتجزات في سجن الدامون بالقرب من حيفا، وكذلك في عناتوت بالقرب من القدس. هناك حوالي 80 امرأة في الدامون في الوقت الحالي. كنا نظن أنهم لا يحتجزون النساء في سجن «سدي تيمان»، لكن امرأة من غزة تبلغ من العمر 56 عامًا قالت إنها كانت محتجزة هناك. الحراس من الرجال والنساء على حد سواء، وقد تلقينا تقارير عن اعتداءات جنسية.

كيف سارت المظاهرة أمام سدي تيمان في 20 أبريل/نيسان؟

لقد أحضرنا الكثير من وسائل الإعلام: سي إن إن، القناة الرابعة، لوموند... كان هناك نقاش كبير بين النشطاء حول ما إذا كان علينا التظاهر هناك، لأننا كنا نخشى أن يهاجموا السجناء. لكن السجناء يقولون إن أصعب شيء هو الشعور بأنهم وحدهم. لذا لو كنا غنّينا، لكانوا عرفوا أننا هناك تضامناً معهم، لكنهم خاطروا بالتعرض للضرب بسبب ذلك. إنها مشكلة حقيقية: ما الفائدة من الخروج للتظاهر إذا لم يتمكنوا من سماعنا؟ إنها مهمة تضامنية صعبة للغاية. كنا نتظاهر خارج سجن عوفر، لكن الأمر ليس نفسه في سجن سدي تيمان.

ساعدت المظاهرة على الأقل في تسليط الضوء على معسكر التعذيب هذا وزيادة الوعي، وبهذا المعنى فقد نجحت المظاهرة بشكل جيد للغاية. حتى لو لم يكن الأشخاص الموجودون في الداخل يعلمون بما حدث، فإن عائلاتهم تعلم، وقد أخبرونا أن ذلك أثلج قلوبهم.

* **أونج بن درور:** مدير المشروع في قسم الأسرى والمعتقلين في منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان – إسرائيل (PHRI).

لماذا لا يزال حزب الله صامداً على الرغم من اغتيال إسرائيل لحسن نصر الله

بقلم، جوزف ضاهر

وجه التصعيد الإسرائيلي الدموي ضد لبنان في الأسابيع القليلة الماضية ضربة شديدة لحزب الله، خاصة بعد مقتل حسن نصر الله. بدأ ذلك بانفجار أجهزة الاتصالات التي تستخدمها عناصر حزب الله، مدنيين وعسكريين، ما أدى إلى مقتل 39 شخصًا وجرح عدة آلاف. وأعقبت هذا الهجوم حملة تفجيرات كارثية أدت إلى اغتيال شخصيات عسكرية وسياسية رفيعة المستوى في الحزب، فضلاً عن مقتل ما يقرب من ألفي مدني وترحيل أكثر من مليون شخص.

تطورت في العقود الماضية عبادة الشخصية في دعاية الحزب حول حسن نصر الله. وقد تجلى ذلك في أعقاب الحرب الإسرائيلية على لبنان في العام 2006 عندما تم تغيير شعاره الأول "نصر إلهي" إلى "نصر من الله"، وهو ما كان استعمالا لاسم حسن نصر الله. وكان ذلك جزءًا من ثقافة صورة القائد في حملات الحزب الإعلامية.

بينما كان حزب الله كان يحظى بشعبية كبيرة بين الطوائف الدينية اللبنانية الأخرى، وحتى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تراجعت كثيرا شعبية نصر الله خارج قاعدة الحزب بعد حرب العام 2006. وثمة أسباب عديدة وراء ذلك ذلك، منها استخدام حزب الله قدراته العسكرية ضد جهات وطنية أخرى. فعلى سبيل المثال، اجتاح الحزب في العام 2008 بعض أحياء بيروت الغربية، وجرت مواجهات عسكرية في مناطق أخرى، لا سيما في الشوف، بعد أن أعلنت الحكومة اللبنانية أنها تريد تفكيك شبكة اتصالات الحزب.

وفضلا عن ذلك، شارك الحزب لاحقًا في القمع الدموي للانتفاضة السورية إلى جانب النظام السوري المستبد، الأمر الذي خلق أيضًا توترات طائفية في لبنان.

كما كان حزب الله من الأطراف المعتبرة مسؤولة عن الأزمة الاقتصادية والمالية لعام 2019، إذ كان حزب الله مشاركا من كل حكومات الوحدة الوطنية منذ العام 2005. وقد عارض نصر الله بشدة الحركة الاحتجاجية في ذلك العام [2019]، وبلغ به الأمر حد اتهام المتظاهرين بأنهم ممولون من سفارات أجنبية. لا بل جرى إرسال عناصر من حزب الله لمهاجمة المتظاهرين.

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية، تورط أعضاء حزب الله في العديد من التوترات الطائفية مع أعضاء الطوائف الدينية الأخرى، واتُهم بأنه أحد الأطراف الرئيسة التي تعرقل التحقيق في تفجيرات مرفأ بيروت في أغسطس/ آب العام 2020.

لكل هذه الأسباب، ازدادت عزلة حزب الله سياسيًا واجتماعيًا خارج قاعدته الشعبية الشيعية. وبدلًا من أن يُنظر إلى نصر الله كشخصية وطنية مقاومة، بات يُعتبر على نحو متزايد "زعيما" طائفيا يدافع عن مصالح حزبه السياسية ومصالح أنظمة مستبدة، مثل سوريا وإيران.

هذه العزلة هي التي حدت بالحزب إلى السعي إلى تجنب حرب شاملة مع إسرائيل بعد 7 تشرين الأول/ أكتوبر 2023.

سعى حزب الله، باعتماد تحرك محسوب ومعتدل ضد الأهداف العسكرية الإسرائيلية، إلى منع استغلال الصراع من قبل الأعداء السياسيين الداخليين في لبنان، لأن ذلك سيجعل الحزب الفاعل الرئيس المسؤول عن كل مصائب البلد. بيد أن الحرب الإسرائيلية الحالية على لبنان، بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية، قوضت هذه الخطة بشدة.

في هذا السياق، يحاول مسؤولو حزب الله أن يثبتوا أن الحزب ماضٍ في طريق الأمين العام السابق بعد اغتياله واغتيال عدد من الكوادر العسكرية والسياسية الرفيعة. وهو ما أكده القيادي المؤقت نعيم قاسم في خطابه أمام أنصارالحزب وأعضائه بقول "نحن ماضون على خطى حسن نصر الله".

باتت أولويات حزب الله الآن هي أولاً حماية هياكله الداخلية وحلقات قياداته بما في ذلك ملء الفراغ في قمة الحزب في مختلف المسؤوليات السياسية والعسكرية وانتخاب أمين عام جديد.

وثانياً، يسعى الحزب إلى الحفاظ على أهدافه في ما يتعلق بالحرب مع إسرائيل: عدم الفصل بين جبهتي غزة ولبنان إلى حين وقف إطلاق النار في قطاع غزة، والحفاظ على بنيته التحتية وقدراته العسكرية وحمايتها، بما في ذلك الصواريخ، والصواريخ بعيدة المدى، من هجمات إسرائيل البرية.

ومن المهم الإشارة إلى أن حزب الله يظل في الوقت الراهن، على الرغم مما تلقى من ضربات كبيرة، أهم فاعل سياسي في لبنان. كما أنه يحتفظ بنفوذ يتجاوز حدوده الوطنية، لا سيما في سوريا، ويمثل أيضًا مصالح طهران السياسية الإقليمية.

والواقع أن قدرات حزب الله العسكرية لا تزال تشكل أهم مؤهلاته، على الرغم من الاختراقات الإسرائيلية وضعف التواصل الداخلي واغتيال عدد كبير من قادته العسكريين المتمرسين. ويمتلك بوجه خاص ترسانة هائلة من الصواريخ والقذائف. وقد استخدم الحزب مؤخرًا ولأول مرة منذ السابع من تشرين الأول/ أكتوبر صواريخ فادي (صواريخ متوسطة المدى) متنوعة لضرب مواقع عسكرية في ضواحي مدينتي حيفا وتل أبيب. علاوة على ذلك دمر جنود حزب الله، في أثناء محاولات تسلل الجيش الإسرائيلي الأولى إلى الأراضي اللبنانية، دباباته الميركافا، وأصابوا وقتلوا بعض جنوده.

وإلى جانب حركته المسلحة، يمتلك الحزب شبكة كبيرة من المؤسسات تقدم خدمات أساسية وضرورية، رغم أنها تضررت جزئياً بسبب الحرب و تنامي احتياجات السكان. وفي هذا السياق، سيحافظ الحزب على الأرجح على قاعدته الشعبية – خاصة في ظل غياب بديل سياسي دامج وفي خضم أزمة اقتصادية مستمرة مع دولة معطلة.

أما على الصعيد الإقليمي، لا يزال حزب الله يستفيد من دعم إيران، حتى وإن كان هذا الأخير قد ضعف في قطاعات من الحزب في أعقاب الاغتيالات والتدمير الإسرائيلي الأخير. والواقع أن أهداف طهران الاستراتيجية، لا سيما منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، هي تحسين موقعها الجيوسياسي الإقليمي من أجل تعزيز قوتها التفاوضية المستقبلية مع الولايات المتحدة في المسائل النووية والعقوبات. كما ترى في ذلك الدعم وسيلة لضمان مصالحها السياسية والأمنية، مع تفادي نشوب صراع إقليمي مباشر مع إسرائيل والولايات المتحدة.

وهذا هو السياق الذي يجب أن يوضع فيه رد إيران الأخير على إسرائيل، الذي لم يسفر عن أضرار كبيرة. وبالطبع حاولت إيران أيضًا إعادة تأكيد شكل من أشكال الردع، على الرغم من أنه لم يكن متكافئًا مقارنة بتفوق مقدرات اسرائيل العسكرية والدعم الذي تقدمه واشنطن. وفضلا عن ذلك، لن يوقف هذا حرب إسرائيل على لبنان.

يصح القول إن حزب الله في أخطر وضع منذ

التتمة في الصفحة 21

تتمة ص 22

لماذا لا يزال حزب الله صامداً على الرغم من اغتيال إسرائيل لحسن نصر الله

بقلم، جوزف ضاهر

تأسيسه، ومن غير المرجح أن يتحسن هذا الوضع قريبًا بالنظر إلى استمرار اعتداءات إسرائيل وعزلة الحزب داخل لبنان.

إن كانت قوة الحزب الرئيسة تتمثل في بناء تنظيم قوي ومنضبط، وليس في "عرض رجل واحد" – «one-man-show » ، على الرغم من الدعم الطائفي حصرا الذي يحظى به نصر الله – فإن قدرة الحزب على توسيع قاعدته مقيدة إلى حد كبير باستراتيجيته وتوجهه السياسي. لم ينخرط حزب الله في بناء مشروع هيمنة مضادة يتحدى النظام الطائفي والنيوليبرالي اللبناني. والواقع أن الحزب دعمه بنشاط بتحوله إلى أحد المدافعين الرئيسيين عنه.

وعلاوةً على ذلك، تصرف الحزب كحلقة وصل رئيسة للنفوذ والمصالح الإيرانية في المنطقة، لا سيما بعد اندلاع الانتفاضات في سوريا وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ العام 2011. تصرف عزز أيضًا نظامًا استبداديًا نيوليبراليًا معارضًا لتحرر الطبقات الشعبية.

وبعبارة أخرى، حزب الله عاجز، كغيره من الفاعلين السياسيين الإقليميين المشاركين في المقاومة ضد إسرائيل، عن بناء حركة واسعة تربط بين القضايا الديمقراطية والاجتماعية، وتعارض كل القوى الإمبريالية والإمبريالية الفرعية في المنطقة، مع العمل من أجل التغيير الاجتماعي من الأسفل عبر بناء حركات حيث الطبقات الشعبية الفاعل الحقيقي في تحررها.

ترجمة مستعينة ب Deepl

جوزف ضاهر مدرس بجامعة لوزان في سويسرا وبجامعة غاند في بلجيكا. من مؤلفاته: "الاقتصاد السياسي لحزب الله" و" الماركسية وفلسطين".

إيران: الجمهورية الإسلامية في مواجهة تصاعد النضالات

بقلم، كيا باباك KIA Babak

بعد مضي عامين على اندلاع انتفاضة "المرأة، الحياة، الحرية" التي هزت الجمهورية الإسلامية من أساسها، باتت السلطة في إيران آفلة أكثر من أي وقت مضى.

شمل حريق الحركة التي أعقبت مقتل جينا مهسا أميني على يد "شرطة الأخلاق" البلد برمته. كانت انتفاضة غير مسبوقة من نواحٍ عديدة. حتى وإن كان غياب الإضرابات الجماهيرية وضعف الارتباط بعالم العمل كفاعل قائم الذات من بين مكامن ضعفها الملحوظة.

لم يكن للانغراس الاقليمي لسيرورة "المرأة، الحياة، الحرية" ولامتدادها الزمني ولطبيعة=تها الجذرية أن تؤثر على حكم الملالي. فبعد مضي عامين، لم يعد شيء كما كان قبل سبتمبر 2022، ولا يزال جمر الانتفاضة متقدا. وعلى الرغم من إطلاق عنان القمع، استعادت النساء وشعوب إيران والشباب والشغيلة ثقتهم في مقدرتهم على النضال

اشتداد أزمات متعددة واحتجاج شعبي قوي

يدل استمرار رفض النساء الحجاب الإلزامي، ونضالات الشغيلة واضراباتهم ومظاهراتهم العديدة، والمعارك الديمقراطية دفاعا عن حقوق السجناء، والنضال ضد أحكام الإعدام والإعدامات، على الرفض العميق لحكم الملالي.

وليست نسبة المشاركة المنخفضة تاريخيًا في انتخابات الرئاسة الأخيرة ناجمة عن لامبالاة شعبية، بل عن رفض واسع للسلطة وللمؤسسات. فالنظام برمته غير شرعي في نظر السكان.

وقد شهدت هذه الانتخابات فوز مسعود بيزشكيان، المعتبر"معتدلا"، خلفًا لإبراهيم رئيسي "المحافظ" المتوفي في حادث مروحية.

ويمثل اختيار النظام "تنصيب""معتدل" مزعوم رئيسًا رسالة إلى الولايات المتحدة أكثر من كونه علامة على انفتاح على الشعب. إنها قبل كل شيء يد ممدودة لواشنطن بقصد تفاوض على تخفيف العقوبات الاقتصادية ووسعي للحصول على تحرير مليارات الدولارات المجمدة والحفاظ على برنامج إيران النووي.

الاقتصاد مستنزف، ليس فقط بسبب العقوبات، بل أيضًا نتيجة التوجهات السياسية والاقتصادية الكارثية، وكذا الفساد الهائل للنظام والحرس الثوري (الباسدران).

ويتعين على شعوب إيران مواجهة الحرمان من الحرية والقمع والتضخم المفرط والفقر المتزايد، فضلاً عن فضائح الفساد العديدة التي تورطت فيها أعلى المستويات في الجمهورية الإسلامية. وهذا ما يؤجج الأزمة السياسية ويزيد حدتها، حيث أن قطاعات كبيرة من السكان الموالين تقليديًا للنظام قد انشقوا عنه منذ سنوات عديدة.

تصاعد النضالات الاجتماعية والديمقراطية

نشهد منذ أشهر عدة، تحت تأثير الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، تصاعدًا في النضالات العمالية. تتحرك قطاعات مختلفة بانتظام: المدرسون، والمتقاعدون، وعمال البتروكيماويات، إلخ.

وكانت ثمة، لأول مرة في الأشهر الأخيرة مظاهرات وإضرابات متزامنة من قبل الممرضات في مدن عديدة. وتستمر هذه الاحتجاجات المطالبة بزيادة الأجور وتحسين ظروف العمل رغم القمع. ويثر مستوى التنظيم غير المسبوق لهذا النضال، بالإضافة إلى دعم قوي من السكان الذين يتبنون المطالب المطروحة، قلق السلطات التي تخشى العدوى.

ينبغي اعتبار هذه التعبئة التي كانت النساء في طليعتها إحدى نتائج الانتفاضة التي أعقبت وفاة جينا ماشا أميني. ويتميز هذا النضال النموذجي بمستوى تنسيق وطني نادرًا ما تحقق في ظل الاستبداد الديني.

وقد عوضت حركة الممرضات جزئيًا بعض مواطن ضعف انتفاضة العام 2022.

لأول مرة تدفع هذه الحركة الاجتماعية، المخترقة لمجمل البلد، إلى الواجهة نضالاً تلتقي فيه نضالات النساء والأقليات القومية عبر مواجهة طبقية. وهي تجاوز حاسم في المعركة ضد الاحكام المسبقة وانعدام الثقة بين المناطق التي يعززها النظام.

يستحق هذا النضال النموذجي تضامن نقابات قطاع الصحة في جميع أنحاء العالم، وعلى نطاق أوسع تضامن الحركة العمالية والديمقراطية برمتها.

في الآن نفسه، ونتيجة لميزان القوى والتضامن الدولي وتعبئة النقابات الأوروبية، لاسيما الفرنسية (1)، تم الإفراج عن شخصيات قيادية في نقابة "شاهد" (نقابة عمال النقل العام في طهران وضواحيها).

ويمثل هذا دفعة هائلة للشبكات المناضلة في المنفى، منها منظمات مثل التضامن الاشتراكي مع العمال الإيرانيين (2)، التي لم تتوقف أبدًا عن النضال من أجل تطوير أعمال التضامن على نطاق دولي.

وأخيرا، في السجون، يخوض سجناء الرأي، لاسيما النساء، نضالا يوميا شجاعا ضد اعتقالهم، وضد التعذيب والإعدامات التي يعتبر السجناء الأكراد والبلوش أول ضحاياها، وكذا ضد الجمهورية الإسلامية.

فمنذ انتخاب بيزشكيان، ازدادت عمليات إعدام السجناء، ويتخذ قمع الأقليات القومية طابعا دائما، ولا تكف مضايقة النساء والشباب. وفي هذا الصدد، يسير الرئيس الجديد على خطى أحمدي نجاد ورئيسي الذي لُقِّب بـ"جزار طهران" لدوره في إعدام آلاف السجناء السياسيين في نهاية الثمانينيات (3).

التتمة في الصفحة 22

تتمة ص 21

إيران: الجمهورية الإسلامية في مواجهة تصاعد النضالات

بقلم، كيا باباك KIA Babak

لا يمكن فصل النضال من أجل المساواة عن النضال من أجل الحريات الديمقراطية وحقوق الشغيلة والعدالة الاجتماعية.

إضعاف مكانة الجمهورية الإسلامية في ا لمنطقة

تعرّض النظام في العام الماضي لهجمات مهينة من قبل إسرائيل التي تواصل حرب الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، بتواطؤ من القوى الغربية الكبرى والأنظمة العربية.

وقد نجحت إسرائيل في تصفية قادة الحرس الثوري (الباسدران) في سوريا واغتيال القيادي في حركة حماس إسماعيل هنية في قلب طهران.

وقد أظهرت هذه العمليات المختلفة، وخاصة عملية تصفية قائد حماس، ضعف جهاز مخابرات الجمهورية الإسلامية وعجزه، وكذلك مدى اختراقه من قبل الأجهزة السرية الإسرائيلية. وقد سلط هذا الأمر الضوء على الفساد المؤسسي المستشري في جميع أنحاء هيكل الجمهورية الإسلامية السياسي والإداري، وصولًا إلى قمة أجهزة استخبارات الحرس الثوري.

ويقضم سباق التسلح الحكومي ومليارات الانفاق على المشاريع الطموحة في مجال الأسلحة النووية والتقليدية من ميزانية الدولة بنحو كبير. ومع ذلك، فقد عجزت هذه عن الرد على الإهانات المتكررة التي ألحقتها بها دولة إسرائيل.

في مواجهة فقدان شرعية لا رجعة فيه، انتفاضة نسائية متنامية، ونضالات اجتماعية وديمقراطية متزايدة القوة، وعجز عن الرد على الساحة الإقليمية، تبدي الجمهورية الاسلامية بجلاء علامات ضعف.

لا يمكن لشعوب إيران أن تحرر سوى بنضالها الخاص. والأمر متروك لنا لدعمهم في نضالهم من أجل التحرر والمساواة والعدالة الاجتماعية.

احالات:

1. https://solidaires.org/rechercher/?search=Iran
2. http://www.iran-echo.com/SSTI
3. هذا لم يمنع يوسف بوسومة، أحد مؤسسي منظمتي "QG décolonial" و"Paroles d'honneur"، من الدعوة إلى الدعاء للرئيس رئيسي بالخروج من حادث تحطم مروحيته سالمًا.

وفي عام 2016، وصفت حورية بوثلجة، إحدى مؤسسي هاتين المنظمتين، أحمدي نجاد بأنه "بطلها".

الحركة العمالية المغربية

بقلم:دوغلاس.آي.أشفورد

تقديم: لا شك ان الإهمال البالغ الذي صار اليه تاريخ الحركة العمالية بالمغرب لا يعدو أن يكون سوى أمارة من أمارات التردي الاجمالي لهذه الحركة. فالجهود الجدية المتناولة جانبها النقابي كادت تتوقف كليا بإتمام الفقيد البير عياش ثلاثيته الموسومة «الحركة النقابية بالمغرب» بصدور جزءها الثالث قبل 31 سنة (سبتمبر 1993). وكذا الأمر من جانبها السياسي، بإيقاف المنية جهود الفقيد شكيب أرسلان، الذي خص الحزب الشيوعي المغربي بدراسة هي أجود ما تناول هذا الحزب العمالي. والأمرُّ ما هي عليه انشغالات المنظمات النقابية اليوم بتاريخ كفاح الطبقة العاملة ومنظماتها. فهذا موضوع مهجور ما خلا بعض جهود التوثيق التي تقوم بها كدش بإصدار مصنفات بيانات وكرونولوجيا.

سعينا دوما، منذ صدور جريدة المناض-ة قبل ٢٠ سنة، إلى إتاحة المكتوب عن الحركة العمالية لمناضلي طبقتنا ومناضلاتها، بترجمة ما يتناول حقبا سالفة، وبمتابعة لأبرز نضالات العقود الثلاثة الأخيرة. نواصل بمد القارئ/ة بتناول أكاديمي للحركة العمالية المغربية ورد في فصلا ضمن كتاب «التطورات السياسية بالمغرب» للباحث دوغلاس آي أشفورد الصادر في العام ١٩٦٤. نورد هذا المجهود رغم طابعه الوصفي حصرا، ورغم زاوية نظره البعيدة عن تناول ماركسي لهذا الشأن، وذلك توخيا لأدنى إفادة ممكنة ولحفز الاهتمام.

الصورة: خريبكة 1923

فصل 9 من كتاب التطورات السياسية بالمغرب

نمو الحركة العمالية:

إن الحركة العمالية المغربية هي الحركة الثانية الكبيرة التي ترى لنفسها دوراً وطنياً في السياسة المغربية. وعلى الرغم من بعض التوترات الداخلية فإن الاتحاد المغربي للشغل بقي التنظيم النقابي الوحيد حتى أواخر عام ١٩٥٨. ومع أن عضويته كانت تبلغ ثلث عضوية حزب الاستقلال، فإنه تمتع بامتيازات خاصة في النشاط السياسي. وكان معظم أعضائه يتركزون في المراكز الحضرية، ولقد سهلت هذه الحقيقة الاتصال فيما بينهم وسهلت كذلك عملية الإشراف على الاتحاد. إن المهن الصناعية والتجارية التي كان يمارسها معظم الأعضاء قد جعلت العمال يتعرفون على السلوك التنظيمي كما زودتهم بخبرة لم تكن متوفرة للكثير من أعضاء حزب الاستقلال. كما أن تأليف الاتحاد المغربي للشغل من طبقة عاملة قد زوده بميل جاهز للتضامن في فترة ما بعد الاستقلال. ولقد كان للظروف الاقتصادية ذات القسوة الواضحة، والإساءات التي تعرض لها العمال المغاربة خلال الثلاثين عاماً المنصرمة، أهمية خاصة. ثم إن الدروس العملية التي كان باستطاعة الزعماء أن يستخلصوها من تجارب البلاد المتطورة كانت أوضح بكثير وأسهل تكييفا في قطر جديد من الحالة التي وجد عليها حزب الاستقلال نفسه فيها من حيث الأوضاع السياسية الأكثر تعقيداً. وعلى الرغم من أن اتحاداً نقابياً حراً كان من الصفات المميزة في الأقطار المتطورة لم يكن هناك تراث «استعماري»، يتصل بأهداف الاتحاد أو أساليبه.

وكنتيجة لهذا تمتع الاتحاد المغربي للشغل بحياتين، الأولى كناطق باسم الوطنية، والثانية كناطق باسم الطبقة العاملة أيضاً. فحيث كانت المصالح الخاصة للعمال تتعرض للخطر كان بوسع الاتحاد أن يوقف كل نشاط اقتصادي. وحينما كانت المشكلات الوطنية قيد البحث

التتمة في الصفحة 23

تتمة ص 22

الحركة العمالية المغربية

بقلم:دوغلاس.آي.أشفورد

كان الاتحاد المغربي للشغل يستطيع أن ينطق بشرعية تكاد تفوق شرعية حزب الاستقلال نفسه. وعن طريق اللجنة السياسية للحزب كان لزعماء الاتحاد صوت مباشر في توجيه سياسة حزب الاستقلال واستجواب وزراء حزب الاستقلال في جرأة. وعلى كل حال فإن الاتحاد المغربي للشغل على المستوى الحكومي لم يكن محدداً باتصالاته بحزب الاستقلال، ولكنه كان ممثلا تمثيلاً مباشراً في عدد من اللجان الهامة والجماعات التخطيطية. ومع أن الاتحاد المغربي للشغل كان معارضاً لتطور الاقتصاد فإنه لم يجد نفسه مضطراً لان يرتبط بقرارات الحكومة أو الحزب. ومع ميل الاتحاد لتقديم أكثر الاقتراحات تقدمية فإنه تجنب مسئولية تنفيذها، وعليه لم يكن بالاستطاعة تعريضه للاستجواب. ولقد كانت هذه ميزة هامة للاتحاد أثناء فترة الانقال عندما كانت تتخذ عدة قرارات على أساس الحاجات الملحة للبلاد، ثم عندما تجنب اتخاذ قرارات جدلية لكي يحسن العلاقات مع فرنسا.

وعلى أي حال فإن الخدمة التي قدمها الاتحاد لتطوير الوطن الجديد كانت هامة. وبصرف النظر عن ميزة تنظيم العمال الطبيعي فإنهم كانوا يكونون جماعة هامة كان لا بد معها لآمالهم وحاجاتهم من ان تمثل وأن تحقق على أوسع نطاق ممكن. ولقد نجح الاتحاد المغربي للشغل أكثر من أي جماعة أخرى في بلاد المغرب في اكتساب منافع قانونية واجتماعية لأعضائه، ويجب أن نذكر بتقدير أولئك الرجال الذين كان لهم القدرة على الفهم والمهارة لتدبر مشاكل العمال، ان زعماء الجماعات المنظمة الأخرى الذين أحرزوا تقدما كتقدم الاتحاد أو كان لهم خطط واضحة المعالم ومقنعة كخططه هم قلة ضئيلة. وعلى الرغم من أن الاتحاد المغربي للشغل كان يمثل أقلية من المغاربة فقط، إلا انه كان يشمل معظم العمال من المغاربة. وقد كان بمقدور زعماء الاتحاد أن يتخذوا الأحزاب وسيلة للتأثير السياسي، غير أنهم امتنعوا عن هذا. وأدرك زعماء الاتحاد انه ليس في إمكان أية محاولة لإعادة توزيع الثروة القائمة بالبلاد أن تحسن أحوال العمال بدرجة ملحوظة. وان مثل هذا التغيير الحيوي المطلوب في أحوالهم يتطلب زيادة كبيرة في الإنتاج القومي العام. وكانوا يدركون المصاعب التي ينطوي عليها توسيع الخدمات العامة وتدريب العمال الماهرين واجتذاب الاستثمارات الأجنبية إلى بلاد المغرب، وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تعاونوا تعاوناً قيماً جداً مع الحكومة، هذا على الرغم من أنهم كانوا يختلفون في آرائهم إلى حد ما مع الحكومة من حيث الدور المثالي الذي تلعبه الحكومة في الاقتصاد.

وعلى الرغم من أن بعض الانتقادات التي وجهها الاتحاد المغربي للشغل إلى الحكومة، ولا سيما في نواحي السياسة الخارجية، كانت قاسية فإن المعاونة التي قدمها الاتحاد في تسيير النظام السياسي سيراً يسيراً يجب ألا تهمل. وقد تصبح السياسة الوطنية منعزلة انعزالاً كبيراً عن المواطنين في أي بلد إذا لم يتوفر الرأي العام الواضح والقوانين المحددة والجماعات المنظمة. والآراء التي يحملها عدد كبير من الناس خارج الأمة والمقترحات المرادفة لعلاج المشاكل الداخلية قد يمكن أن تقابل بالإهمال، ولكن عندما أخذ الاتحاد المغربي للشغل موقف الناقد من الحكومة المغربية فإنه بعمله هذا ربما أعان على منع التسويف والملاطفة التي كان بمقدورها أن تجعل الحكومة الوطنية أداة غير ذات معنى أو أثر في المغرب. وعلينا ألا نستهين أيضاً بالمناقشات المنمقة التي قد تكون جدلية أحياناً مما يأتي به النقابيون. فإن مثل هذه المناقشات تقدم لنا أوضاعاً ومشاكل تهم العالم العربي بحيث لا يمكن لأية أمة جديدة أن تلقي بها جانباً. كما أن الطريقة التي صيغ بها نداء الاتحاد يجب أن ينظر فيها أيضاً بالنسبة لحدودها المتعلقة بأية جماعة سياسية مخلصة إخلاصاً تاماً في زيادة مساهمتها في السياسة الشعبية. وإذا كان للانتقال أن يتم من حكومة أوتوقراطية إلى شكل من أشكال الحكومة النيابية أو حتى إلى شكل حكومة وطنية محترمة فإن على المواطنين أن يبدؤوا بالمساهمة فيها بطريقة محددة. ويجب ألا يفهم من هذا أن الاتحاد المغربي للشغل لم يستغل في بعض الأحيان بعض الظروف الملائمة، غير أن عدم تحمله للمسؤولية أحياناً قد قيده الى حد كبير بدوره في نظام سياسي ساعد هو على تطويره.

إن ادعاء حزب الاستقلال باحتلاله مركز الصدارة بين التنظيمات الوطنية المغربية هو ادعاء بلا شك له ما يبرره بالنظر إلى جهوده التي استمرت ثلاثين سنة في سبيل الاستقلال، غير ان موقف الاتحاد المغربي للشغل قوي أيضاً ويبدو في بعض الأحيان أكثر إقناعاً. ففي سنوات القمع كان العمال معرضين لخسارات مادية أكثر مما تعرض له كثير من زعماء حزب الاستقلال البارزين الذين لجأوا إلى أغنياء مغاربة وتسلموا منهم تبرعات كبيرة، وكذلك فإن العمال بالنظر لما كان يعوزهم من هيبة وطنية أو إقليمية كانوا أكثر تعرضاً لرقابة البوليس ولحركات القمع . وعلى الرغم من أن النقابات الفرنسية كانت قائمة في بلاد المغرب منذ عام ١٩٣٦ فإن المغاربة لم يكن يسمح لهم قانونياً بالانضمام إليها إلى أن انتهت الحرب العالمية الثانية. وفي خلال الفترة القصيرة من الانسجام مع الشيوعيين بعد الحرب بدأت المكاتب المغربية للاتحاد العمالي العام.C.G.T الفرنسي الشيوعي في تنظيم المغاربة، غير ان النقابات الفرنسية الأخرى لم تلق قبولاً وكان النشاط الشيوعي قوياً بنوع خاص بين عمال المناجم والموانئ (1). ونظراً لإقبال المغاربة على طلب الانضمام إلى اتحاد العمال الشيوعي الفرنسي فقد اقيم فرع له في عام ١٩٥٠ تحت إشراف الشيوعيين الفرنسيين ولكنه كان يدار من قبل زعماء الاتحاد المغربي. وقد كشف الإضراب الكبير الذي قام به العمال المغاربة في الدار البيضاء في أيار (مايو (١٩٥١) عن قوتهم المتزايدة وربما كان عاملاً دعا الموظفين الفرنسيين لرسم الخطط لقمع جميع النشاط الوطني. وعندما اشتد التوتر بين الشيوعيين والغرب اثناء الحرب الكورية وردت تقارير عن محاولات متزايدة لاتهام العمال المغاربة بالشيوعية وذلك لتبرير تدمير الحركة العمالية الوليدة (2). وفي عام ١٩٥٢ منعت مظاهرات الاحتفالات بأول ايار (مايو)، وفي كانون الأول (ديسمبر) من تلك السنة قام إضراب إثر اغتيال فرحات حشاد الزعيم النقابي التونسي البارز.

ولقد تضاعفت الاتصالات دون شك بين حزب الاستقلال وزعماء الاتحاد خلال الفترة ما بين عام ١٩٤٧ و١٩٥١. وكما كان زعماء الاتحاد بحاجة إلى نداء موحد كنداء الاستقلال، كذلك كان حزب الاستقلال بحاجة إلى تأييد جماهيري وقوة استراتيجية للعمال في المدن. ويبدو أن التذمر القائم على أسس وطنية قد تزايد في وقت سابق لازمة عام ١٩٥٢، فقد تردد ان الشيوعيين كانوا يتلقون استقبالاً فاتراً متزايد الفتور في اجتماعات الاتحاد خلال عام ١٩٥١ بينما صار الوطنيون ذوو العواطف المغربية غير المشكوك في إخلاصها أكثر شعبية(3). ولقد ركز حزب الاستقلال جهوده بشدة لتنظيم خلايا العمال، وكانت هذه الخلايا تتوجه بمباحثاتها الى المشاكل الخاصة بالصعوبات الاجتماعية والاقتصادية للعمال. وأحد التفسيرات التي يعطيها الموظفون الرسميون المغاربة للقمع الوحشي لحركة إضراب عام ١٩٥٢ من أجل فرحات حشاد أن زعماء الاتحاد قد قرروا أن ينبذوا إشراف الاتحاد العمالي الفرنسي ...C.G.T وفي أواخر عام ١٩٥٣ كان رجال النقابات المغاربة متأكدين من أنهم قد أثروا في أغلبية أعضاء اتحاد النقابات الفرنسية وأن باستطاعتهم أن يتسلموا الإشراف على المنظمة. وقد أجبر هذا اتحاد العمل الفرنسي على الاعتراف بإمكانية قيام اتحاد مغربي مستقل أو السماح للجنة المركزية لاتحاد العمل الفرنسي المغربي بأن تُسلم للمغاربة، وبهذا يخسر عضوية الاتحاد العمالي الفرنسي العام في المحمية (4). وقد قيل إن الشيوعيين اختاروا الطريق الأول، وهذا أكسب الوطنية المغربية بطريق غير مباشر اعترافاً دولياً، وكان لعنة على موظفي الحماية ولا سيما في الدار

التتمة في الصفحة 24

الحركة العمالية المغربية

تتمة ص 23

بقلم:دوغلاس.آي.أشفورد

البيضاء. ثم إن النظر إلى الوطنية كأنها نظير للشيوعية بين العمال جعل إضراب الدار البيضاء في عام ١٩٥٣ يتعرض للقمع دون رحمة (5). وعلى الرغم من أن حزب الاستقلال لم يكن بمقدوره أن يعيد تنظيمه حتى عودة الملك من منفاه فإن زعماء الاتحاد، الذين أطلق سراح الكثيرين منهم مع زعماء حزب الاستقلال في أواخر عام ١٩٥٤، كان بمقدورهم أن يواجهوا الحماية بالحقيقة الواقعة التي لا يمكن هدمها. وفي شهر شباط (فبراير) ١٩٥٥ تكونت لجنة صغيرة من زعماء الاتحاد سراً وأجرت اتصالاً مع الاتحاد الدولي ذي الميول الغربية المسمى بالاتحاد الدولي للنقابات الحرة. وكان من زعمائهم المحجوب بن صديق والطيب بوعزة واستمر الأول سكرتيراً عاماً للاتحاد المغربي للشغل والثاني مساعداً للسكرتير العام للاتحاد نفسه. وقد عرفت جماعة المنظمين الصغيرة أن المقيم العام كان بصدد اصدار ظهير (قانون) جديد لتنظيم الاتحاد كان سيخول الحكومة سلطات خاصة للإشراف ومراقبة المالية والموافقة على الموظفين. وفي آذار (مارس) عقد اجتماع سري آخر في الدار البيضاء تقرر فيه الانتماء الى الاتحاد العالمي الحر، وبهذا يكسبون نفوذه القوي في أنحاء العالم للقضية الوطنية والحماية للعمال المغاربة. واجتمع ٤٥ مندوباً، وأعلن عن ٢٢ لجنة اقليمية دون ما سابق انذار (6)، وأقيمت المكاتب الاقليمية في الدار البيضاء ووجدة وقنيطرة والرباط وأسفي ومراكش وفاس، وبلغت العضوية ٢٠,٠٠٠ في يوم الاحتفال بعيد أول أيار (مايو (١٩٥٥ وكانت الاتحادات بالطبع ما تزال مراقبة عن كتب من لدن البوليس الفرنسي، لكن التنظيم في المناطق الصناعية الأكثر تطوراً في بلاد المغرب قد تم في الوقت الذي كانت فيه عمليات الارهاب مستمرة. وبقيت باريس مركز اثارة النقابيين على الرغم من ان الاشتراكات كانت تجمع في المغرب وبذلت بعض الجهود لمساعدة ضحايا العنف واعترفت الادارة الفرنسية بالاتحاد الجديد في أواخر عام ١٩٥٥ ولكنها استثنت العمال الزراعيين.

ان الشيء الذي كان يمتاز به الاتحاد المغربي للشغل على حزب الاستقلال لم يكن يرجع في سببه الى سهولة تنظيم العمال الذين هم منظمون في مهنهم ومصانعهم فقط. كانت الاتحادات قد نظمت قبل حزب الاستقلال بنحو ستة أشهر. وكان معظم زعماء حزب الاستقلال ما يزالون مشغولين بالمفاوضات الفرنسية المغربية في الأشهر الأولى من عام ١٩٥٦ عندما كان عدد أعضاء الاتحاد المغربي للشغل يقدر بنحو ٤٠٠,٠٠٠ عضو (7). وحتى قبل عودة الملك كان الاتحاد المغربي للشغل يدعي بأنه ليس له أي عمل سياسي. غير انه مع هذا كان ممثلا اثناء المفاوضات مع فرنسا، وكثيراً ما استشير في الأمور الداخلية، وكذلك فانه كان أيضاً يتكلم بحرية طوال فترة المفاوضات، وكان باستطاعته عموماً أن يتخذ بسرعة قرارات تفوق سرعة أي حزب سياسي. ولقد بدأ الاتحاد في ادارة مدرسة لتدريب المنظمين في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٥ أي قبل ستة أشهر من شروع حزب الاستقلال في تدريب الاطر. وبينما كان الاتحاد يتوسع بسرعة في المنطقة الفرنسية حيث قام إطاره الاساسي هناك في اواخر عام ١٩٥٥ اخذ يتوسع ايضاً في المنطقة الاسبانية التي كانت حتى هذا التاريخ معزولة عن المناطق الفرنسية. وبعد انقضاء شهر على توقيع الاتفاق الفرنسي المغربي كان هنالك ستة وخمسون اتحاداً منظماً في المنطقة الاسبانية، وعقد مؤتمر بإشراف الاتحاد المغربي للشغل حضره أكثر من مائة مبعوث في مدينة تطوان. وفي نفس الوقت كان الاتحاد ينظم الاجزاء المتطرفة في المنطقة الفرنسية ولا سيما في مناطق التعدين. وقبل ثمانية أشهر من انتهاء حركة عدي اوبيهي طار ابن الصديق الى ناحية ميدلت ليهدئ اضطرابات عمالية قامت إثر تنظيمه المبكر للمناجم في اقليم تافيلالت. ومنذ لحظة الاستقلال كان للعمال هدف واحد وقيادة متحدة، وهذا ما كان ينقص اعضاء حزب الاستقلال.

لقد كان زعماء الاتحاد يشعرون شعوراً مماثلا من حيث الحساسية نحو الخلافات الداخلية للأعضاء أو للزعماء، وهو عين ما كان حاصلا في حزب الاستقلال. وكانت هنالك إشارات مبكرة لمثل هذه الصعوبات في عام ١٩٥٦. وفي أواخر تموز (يوليه) ألقي القبض على امين صندوق الاتحاد المغربي للشغل في الدار البيضاء بتهمة اساءة التصرف في الاعتمادات المالية للاتحاد (8). وكما يحدث عادة في معظم قضايا الرشوة التي تتعلق بالحكومة أو بأفراد خاصين لم يعد يسمع شيء عن هذه القضية حتى فصل أمين الصندوق وناقد آخر للاتحاد المغربي للشغل، وهو محمد جوريو من الاتحاد بعد عدة شهور من هذا التاريخ. وقد يقلل الاتحاد المغربي اليوم من أهمية جوريو غير أن نشاطه المبكر في حركة الاتحاد تبين عكس ذلك. اذ انه عندما كان اليد اليمنى لابن الصديق في الرباط فانهما استعرضا معاً مظاهرة عمالية ضخمة قامت في العاصمة بعيد الاستقلال بقليل، ولقد ادار بوعزة وجوريو اجتماعاً كبيراً لعمال الرباط بعد عودة الملك. وفي خلال صيف ١٩٥٦ كان جوريو قد أسس الاتحاد الحر للعمال المغاربة من العناصر العاملة في الرباط والموالية له، وكان قد سلم اللوائح المحلية للاتحاد الجديد الى حاكم المدينة (9). وقد تجمع في هذا الاتحاد الجديد عدد كبير من العمال المهرة في المدينة الذين قادوا مظاهرة أمام القصر الملكي مطالبين بالاعتراف القانوني بهم. هؤلاء العمال الأكثر بياناً قد عبروا عن ارتباطهم (بالدفاع عن المصالح المادية والخلقية لجميع العمال دون أن يكونوا متأثرين بدافع سياسي أو تأثير أجنبي، وذلك سيراً على المبادئ النقابية المقدسة» (10).

ان هذا الشقاق البسيط قد شجع على ما يبدو بسبب حالة الركود التي كان يعانيها كثير من اصحاب الحرف الماهرين في الرباط، ولا سيما عمال البناء. وكذلك اعترض العمال على الارتباط الشديد للاتحاد المغربي للشغل بحزب الاستقلال في محاولة لتغيير مجلس الحكومة خلال صيف ١٩٥٦ (11). وامام الاسباب المحددة للانشقاق الداخلي ركز التحقيق الذي اجراه الاتحاد المغربي للشغل جهداً كبيراً على الآثار الوطنية المترتبة على الحادث. فأعلن الاتحاد بأنه سيدرس الحالة التي خلقتها عناصر فوضوية، في دعايتها ولإزعاج الأمن العام ودفع العمال لارتكاب أعمال تخالف المصالح العليا للامة (12). وبعد تحقيقات اولية قام بها وزير الداخلية تدخل الملك لإنقاذ الاتحاد المغربي للشغل وأعلن ان جلالته لا يوافق على الاختلاف بين العمال، وهو يشجعهم على التعبير عن مطالبهم وآرائهم في جانب الاتحاد المغربي للشغل الذي اظهر كفاءته لتحمل مسئولية الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومصالحها (13).

[يتبع]